إيمان مرتكب الكبيرة بين المثبتين والمنكرين

بقلم

الدكتور

جمال الدين حسين عفيفي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

بكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى قد أرسل إلى الناس رسلا لهدايتهم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم لقوله تعالى : « رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً »(١) .

ومن رحمة الله سبحانه وتعالى أن هؤلاء الرسل قد جاءوا لإخراج الناس من الظلمات إلى النور وأنهم جميعا قد اتفقوا على جانب العقيدة المتمثل فى الإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر خيره وشره حلوه ومره .

إلا أنهم يختلفون فيما بينهم فى الأمور التشريعية إذ أن هذه الأمور تكون على حسب اختلاف أحوال الأمم لقوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا »(٢) .

ولقد تتابع إرسال الرسل إلى أن شاء الله سبحانه وتعالى بإرسال خاتم النبيين والمرسلين بالدين الذى ارتضاه الله لعباده فى قوله تعالى : « إن الدين عند الله الإسلام »(٣) .

---

(١) سورة النساء آيه ١٦٥
(٢) « المائدة آيه ٤٨
(٣) « آل عمران آية ١٩

ولقد جاء نبينا ﷺ بالعقائد الصحيحة والشرائع الصالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان .

ولقد كان المسلمون فى عهد الرسول ﷺ يتلقون منه كل ما يأتى به من أمور الدين سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأمور العقيدة أو بأمور الشريعة وكانوا يرجعون إلى النبى ﷺ فى كل ما يعرض لهم من أسئلة يريدون الجواب عنها ومن هنا فقد مضى عهد الرسول ﷺ دون أن يحدث اختلاف بين المسلمين فى الأمور الجوهرية المتعلقة بالدين سواء أكان ذلك فى جانب العقيدة أم فى جانب الشريعة .

ولقد ظل حال المسلمين على ذلك فى عهد أبى بكر الصديق وفى عهد عمر بن الخطاب .

ولكن جذور الخلاف بين المسلمين بدأت تنشأ منذ حدوث الفتنة التى أدت إلى مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه حيث انقسم المسلمون إلى فرق وطوائف متنازعة ونتج عن ذلك نشوب كثير من المعارك الحربية بينهم وكان من أبرزها موقعة صفين بين علي ومعاويه وفى هذه الموقعة كاد النصر يتم لعلى وأتباعه لولا أن أتباع معاوية رفعوا المصاحف على أسنة الرماح مطالبين بالتحكيم الذى أسفر عن ظهور فرقة الخوارج الذين خرجوا عل الإمام على وقالوا إن التحكيم خطأ لأنه لاحكم إلا لله وناصبوا علياً وأتباعه العداء كما ظلوا على عدائهم لمعاوية ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إنهم كفروا علياً ومعاوية وقالوا أن جميع الذنوب كبائر وأن جميع الكبائر تؤدى إلى الكفر .

ولقد كان هذا الموقف منهم بمثابة نقطة البداية فى النزاع والخلاف

بين المسلمين حول كثير من قضايا الدين ومن هذه القضايا قضية مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب من ذنبه .

ولقد تفرقت آراء المسلمين حول هذه القضية وتشعبت بحيث نجد أن الخوارج قد حكموا بكفر مرتكب الكبيرة وأنه مخلد فى النار وعلى الطرف المقابل قال أصحاب مذهب المرجئة لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة ومن أجل ذلك حكموا بإيمان مرتكب الكبيرة وقالوا إنه مؤمن كامل الإيمان .

فنحن هنا أمام موقفين بينهما أقصى درجات التعارض حول قضية إيمان مرتكب الكبيرة أو عدمه .

وبين هذين الرأيين المتعارضين ظهرت آراء أخرى مختلفة حول هذه القضية كقول المعتزلة أن مرتكب الكبيرة فى منزلة بين المنزلتين وكقول الأشاعرة والفقهاء والمحدثين إن مرتكب الكبيرة مؤمن عاصى وأن أمره فى الآخرة مفوض إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه .

وبناء على ذلك نجد أن هذه القضية كانت محل خلاف كبير بين المسلمين وكل منهم قد استدل على ما ذهب إليه بآيات من القرآن وأحاديث من السنة ومن هذا المنطلق نشعر أن هذه القضية أى قضية إيمان مرتكب الكبيرة بين المثبتين والمنكرين من أهم القضايا الجديرة بالبحث وتأتى أهميتها من خلال الأمور الآتية : —

الأمر الأول :

إنها تتعلق بالحكم على مرتكبى الذنوب من حيث الإيمان أو عدمه .

الأمر الثانى :

أن هذه القضية قد شغلت حيزاً كبيراً فى إطار الفكر الإسلامى منذ القدم .

الأمر الثالث :

إن هذه القضية بدأت تظهر على الساحة الفكرية فى العصر الحديث بحيث نجد أن بعض الطوائف أخذت تكفر غيرها بل أخذت تكفر المجتمع كله وتدعو إلى ضرورة سلب أمواله بزعم أنه مجتمع كافر مستباح الدم والمال .

وبناءاً على ذلك فقد أردت أن أبين وجه الحق فى هذه القضية بعد عرض المذاهب المختلفة فيها حتى نبين ضوابط الحكم على مرتكبى الكبائر وهل هم يستحقون الحكم عليهم بالكفر والخلود فى النار أم أن أمرهم مفوض إلى الله وأنهم من المؤمنين الذين نصفهم بالمعصية ولقد اتبعت فى بيان ذلك المنهج التالى : —

١ — تعريف الكبيرة لغة واصطلاحاً .

٢ — بيان أهم خصائص الكبائر .

٣ — التعرض لمنشأ الخلاف بين المسلمين فى تلك القضية .

٤ — عرض الاتجاهات المختلفة فى تلك القضية مثل : مذهب السلف

ومذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة ومذهب الخوارج ومذهب المرجئة وحين عرضت لهذه الاتجاهات المختلفه بينت أدلة أصحابها من القرآن والسنة فى قضية إيمان مرتكب الكبيرة .

ثم ناقشت الاتجاهات التى لا أرتضيها فيما استدلوا به ثم قمت بترجيح الرأى الصحيح .

ثم تأتى بعد ذلك خاتمة البحث التى اشتملت على أهم النتائج التى استطعت أن أتوصل إليها بعد عرض الاتجاهات المختلفة .

وإنى بعد هذا العرض أدعو الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير .

تعريف الكبيرة :

كلمة كبيرة فى اللغة قد تأتى بالضم فى قولك يكبر وهى بمعنى يعظم وقد تأتى هـــذه الكلمة فى صيغة مبالغة للدلالة على الإفراط فى فعل الكبائر فيقال كبار بالتشديد أى مفرط فى فعل الكبيرة .

وقد تأتى هذه الكلمة بالكسر فتكون من الكبر بمعنى العظمة ومنه الكبرياء ومن أسماء الله سبحانه وتعالى المتكبر ومعناه ذو الكبرياء[١] .

ومن معانى الكبيرة فى اللغة أنها قد جاءت من الكبر وهو الأعم وهو مشتق من الكبيرة كالخطأ المشتق من الخطيئة[٢] .

أما تأنيث كلمة كبيرة فقد جاء للمبالغة والكبيرة نقيض الصغيرة[٣] .

تعريف الكبيرة فى الاصطلاح : لقد تباينت اتجاهات العلماء حين أرادوا أن يعرفوا الكبيرة تعريفاً اصطلاحياً وذلك على النحو التالى : —

---

(١) ط دار الكتب بيروت سنة ١٩٧٤ القاموس المحيط للفيروزابادى جـ ٢ ص ١٢٨ .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسينى الزبيدى جـ ٣ ص ٥١٤ .

(٣) القاموس المحيط للفيروزابادى مجد الدين بن يعقوب ٢ / ١٢٨ الطبعة الثانية .

الإتجاه الأول فى التعريف :

يقول أصحابه أن الكبيرة ليس لها تعريف أصطلاحى أصلا ومن هؤلاء الواحدى الذى قال الصحيح أن الكبيرة ليس لها حد يعرفها للعامة وإلا لقتحم الناس الصغائر وأستباحوها . ولكن الله عز وجل أخفى ذلك عن العباد ليجتهدوا فى اجتناب المنهى عنه رجاء (أن تجتنب الكبائر ونظائره فى الشرع إخفاء الصلاة الوسطى وليلة القدر وساعة الإجابة ونحو ذلك)[١] .

لكننا نرفض هذا الاتجاه ذلك لأنه يعارض الأدلة التى نصت على بيان الكبائر وإن من ينفى أن تكون الكبيرة لها تعريف فهو يعبر عن رأيه هو وهذا ما عبر عنه ابن تيمية حيث قال « من قال أنها مبهمة أو غير معلومة فإنه أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها »[٢] .

الإتجاه الثانى فى التعريف :

نجد أن أصحاب هذا الإتجاه قد أرادوا أن يحصروا الكبائر فى عدد معين فقال بعضهم مثلا .

(أ) أن الكبائر ثلاثة هى :

اليأس من روح الله .

والقنوط من رحمة الله .

---

(١) أسباب النزول للواحدى ص ٢٢٣

(٢) الفتاوى لابن تيمية جـ ١١ ص ٦٥٧

والأمن من مكره .

وهذا القول ينسب إلى ابن مسعود رضى الله عنه[١] .

(ب) قال بعضهم أن الكبائر أربع هى :

الإشراك بالله .

والقنوط من رحمة الله .

والأمن من مكره .

واليأس من روحه وهذا الرأى ينسب إلى ابن مسعود أيضاً[٢] .

(جـ) لقد عدها بعضهم سبعا وهى الواردة فى قول الرسول ﷺ اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يارسول الله وماهى ؟

قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات[٣] ونقل هذا القول عن على رضى الله عنه وعن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثى وعبيدة وعطاء رضى الله عنهم[٤] .

(د) وهناك من وصل بها إلى ثمانية أو تسعة أو عشرة أو إحدى عشرة أو أربع عشرة إلى السبعين أو السبعمائة .

---

(١) تفسير الطبرى جـ ٨ ص ٢٤٦

(٢) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٤١٦

(٣) رواه البخارى فى صحيحه

(٤) تفسير الطبرى جـ ٨ ص ٢٣٥

ولكننا نرى أن هذا الإتجاه فى حصر الكبائر على هذا النحو قد يرد عليه بأن العدد لامفهوم له أو أنه قد ورد على حسب استدعاء الحاجة إلى ذكر هذه الكبائر أو غير ذلك ومن هنا فنحن نرى أنه لاداعى لحصر الكبائر فى عدد معين[١] .

الإتجاه الثالث فى التعريف :

ويكون ببيان بعض سمات الكبائر ومثله مايأتى :

١ — قول البغوى أن الكبائر هى كل معصية يجب فيها الحد[٢] .

٢ — ماروى عن ابن عباس والضحاك من أنها هى كل ما أوجب الله عليه النار فى الآخرة والحد فى الدنيا[٣] .

٣ — ماروى عن ابن الصلاح من أن الكبيرة هى كل ذنب كبر وعظم . عظما يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبيرة ووصف بكونه عظيما على الإطلاق فهذا حد الكبيرة ولها أمارات منها إيجاب الحد ومنها الإيعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها فى الكتاب والسنة ومنها وصف فاعلها بالفسق نصاً ومنها اللعن[٤] .

---

(١) الخطايا فى نظر الإسلام عفيفى عبد الفتاح طياره ص ٣ ط ١٩٧٣ م .

(٢) فتح البارى لشرح صحيح البخارى جـ ١٠ ص ٤٢٤

(٣) تفسير الطبرى جـ ٨ ص ٢٤٠

(٤) شرح النووى على صحيح مسلم جـ ٢ ص ١٨٥

التعريف المختار للكبيرة :

نستطيع أن نعرف الكبيرة فنقول إنها هى كل معصية فيها حد فى الدنيا أو وعيد فى الآخرة أو ورد فيها وعيد بنقص إيمان أو لعنه أو غضب أو قيل فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه أثم ونحوه[1] .

ومما يرجع هذا التعريف ما يأتى :

١ — أنه يتوافق مع ما أثر عن العلماء الذين يعتد بهم فى هذا المقام .

٢ — أنه يتوافق مع ما ورد من نصوص الشرع حين تتحدث عن الكبائر .

٣ — أنه يفرق بين الصغائر والكبائر مصداقا لقوله تعالى : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً »[2] .

أهم خصائص الكبائر :

١ — إن الكبائر تتفرع إلى فرعين :

الفرع الأول : الكبائر المطلقة : —

إن الكبائر المطلقة وهى تلك الكبائر التى تعرض من يرتكبها للكفر والخلود فى النار ومن أمثلتها الشرك بالله واستباحة ما حرم الله

(١) الفتاوى لابن تيمية جـ ١١ ص ٦٥٢

(٢) سورة النساء آية ٣١

والردة ونفاق العقيدة وأنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة[1] .

الفرع الثانى : الكبائر التى إختلف العلماء فى الحكم على فاعلها :

١ — هى الكبائر التى اختلف العلماء حول فعلها من حيث الإيمان والكفر كالزنا وشرب الخمر وقتل النفس وغيرها ومحل إختلافهم فيها حول حكم فاعلها إذا مات ولم يتب من ذنبه .

٢ — إن الكبيرة قد تكون مخففة أو مغلظة وتكون مخففة وقت استحياء صاحبها من ذكرها وندمه كلما تذكرها وتكون مغلظة فى عكس ذلك . أى إذا إفتخر صاحبها بها أوجاهر بفعلها .

٣ — أن الكبائر قد يعفو الله عنها إذا تاب الإنسان منها لقوله تعالى « إن الله يغفر الذنوب جميعاً »[2] . ولقد أكد العلماء على أن التوبة من أسباب غفران الذنوب .

٤ — إن تكفير الكبائر خاضع لمشيئة الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء »[3] .

ولقد أكد العلماء على أن عفو الله من أسباب غفران الذنوب .

٥ — إن المسلم إذا أجتنب الكبائر كفر الله عنه الصغائر لقوله تعالى « إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم »[4] .

٦ — إن الكبائر تتفاوت فى درجاتها وهذا ما أكده الذهبى حين قال ولا بد مع تسليم ذلك إن بعض الكبائر أكبر من بعض ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام عد الشرك من الكبائر[5] .

(١) مما هو جدير بالذكر أن هذا الفرع من الكبائر ليس هو المقصود بالبحث وإنما يقصد به الفرع الثانى .

(٢) سورة الزمر آية ٥٣

(٣،٤) سورة النساء آية ٤٨ ، ٣١

(٥) تفسير القرطبى جـ ٣ ص ١٢٢

منشأ الخلاف بين العلماء حول قضية مرتكب الكبيرة :

لقد اختلف العلماء في قضية مرتكب الكبيرة من حيث الحكم عليه هل هو مؤمن أم أنه كافر وهل هو مخلد في النار في الآخرة أم أنه ليس بمخلد ولقد تنوعت مواقفهم من هذه القضية على النحو التالي :

الاتجاه الأول :

يرى أصحابه أن مرتكب الكبيرة مؤمن ولايخرج بمعصيته عن حد الإيمان إلى الكفر لكنه ناقص الإيمان .

وهم يرون أيضاً أنه في الآخرة ليس مخلداً في النار بل أنه خاضع للمشيئة الإلهية إن شاء الله عز وجل عفا عنه وإن شاء عاقبه ويندرج تحت هذا الإتجاه طائفتين هما :

[ا] مذهب السلف من المحدثين والفقهاء .

[ب] مذهب الأشاعرة .

الاتجاه الثاني :

وقال أصحابه أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمن تماماً ولا كافر تماماً ولكنه في منزلة بين المنزلتين :

ومن أبرز هذه النماذج : التي تمثل هذا الإتجاه .

١ — فرقة المعتزلة .

٢ — طائفة اليزيدية من الشيعة .

الإتجاه الثالث :

الذين قالوا أن مرتكب الكبيرة كافر دهم الخوارج .

الاتجاه الرابع :

ويرى أصحابه أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان وأنه سيدخل الجنة في الآخرة .

ومن أبرز نماذج هذا الاتجاه ـ طائفة المرجئة .

ومما هو جدير بالذكر أن منشأ الخلاف بين الفرق المختلفة في هذه القضية يرتبط إرتباطاً وثيقاً بموقفهم من قضية الإيمان وينحصر ذلك في مسألتين من مسائله .

المسألة الأولى : هل تدخل الأعمال في مسمى الإيمان أم لا .

هل الإيمان قول وعمل أم لا .

المسألة الثانية : هل الإيمان شيء واحد لايتجزأ أم أنه شيء يقبل الزيادة والنقصان .

وسوف نعرض آراء العلماء في هاتين المسألتين بإيجاز ليتبين لنا مدى إرتباط ذلك بالحكم على مرتكب الكبيرة بالإيمان أوالكفر وذلك على النحو التالي :

المسألة الأولى :

مدى دخول الأعمال في مسمى الإيمان :

لقد اختلف العلماء حول هذه المسألة على النحو التالي :

[ا] مذهب السلف قالوا إن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان ، ولقد انتشر هذا القول بين أهل الحديث وأكدوا على أن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان[١] .

(١) التوضيح عن توحيد الخلاف لسليمان عبد الله آل الشيخ ص ٧٤ المطبعة العاصرة الشرقية سنة ١٣١٩ هـ .

ومما يؤكد ذلك قول الإمام البخارى وهو أن الإيمان قول وفعل [١] وهو يذكر فى صحيحه أبواباً يجعل عنوانها بعض الأعمال الصالحة ويقول أنها من الإيمان كقوله باب الحياء من الإيمان .

ولقد الإمام مسلم على نفس الحقيقة حين قال (وأما إطلاقه اسم الإيمان على الأعمال فمتفق عليه عند أهل الحق ودلائله فى الكتاب والسنة أكثر من أن تحصى [٢]) .

وقد إستدلوا على مذهبهم بكثير من الآيات الكريمة نكتفى منها بقوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم »[٣] .

وقد قال الإمام البخارى فى تعليقه على هذه الآية أى صلاتكم عند البيت[٤] .

فالآية قد جعلت الصلاة إيمان وهذا يدل على أن الأعمال داخله فى حقيقة الإيمان عندهم .

وقد إستدلوا على ذلك بأحاديث من السنة منها ماروى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان[٥] .

---

(١) صحيح البخارى جـ ١ ص ٨
(٢) صحيح مسلم جـ ١ ص ٣٦
(٣) سورة البقرة آية ١٤٣
(٤) فتح البارى صحيح البخارى جـ ١ ص ١١٨
(٥) رواه مسلم فى كتاب الإيمان جـ ١ ص ٦٣

(ب) هناك من وافق المحدثين والسلف على القول بأن الأعمال داخلة فى حقيقة الإيمان إلى جانب إشتماله على التصديق القلبى والنطق بالشهادتين ونذكر من هؤلاء فرقتين كبيرتين من فرق المسلمين .

الفرقة الأولى :

[فرقة الخوارج] الذين قالوا إن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح ولكنهم قالوا أن تارك العمل بالشرع خارج عن دائرة الإيمان داخل فى دائرة الكفر ولذلك فقد كفروا مرتكب الكبيرة .

الفرقة الثانية :

[وهى فرقة المعتزلة] الذين قالوا إن الإيمان تصديق وإقرار باللسان وعمل بالجوارح إلا أن من يقصر فى الأعمال الصالحة فهو فى منزلة بين المنزلتين أى أنه ليس خارج عن الإيمان تماماً ولا داخل فى دائرة الكفر تماماً .

ومما هو جدير بالذكر أن السلف من محدثين وفقهاء قد رأوا أن من يقصر فى الأعمال الصالحة فليس بخارج عن الإيمان وأنه لن يخلد فى النار بل هو خاضع للمشيئة الألهية وهذا هو مذهب كثير من السلف والفقهاء كالإمام مالك الشافعى والأوازعى ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان الثورى[١] .

---

(١) راجع صحيح ومسلم فى كتاب الإيمان جـ ١ ص ٦٣

(ج) فرقة المرجئة :

الذين قالوا إن الإيمان هو التصديق فقط وأن (الأعمال ليست بداخله فى دائرة الإيمان) .

وقد إستدلوا على ذلك بأن الإيمان معناه اللغوى التصديق بدليل قوله تعالى : « وماأنت بمؤمن ولوكنا صادقين »[1] .

ومن هنا فقد قالوا بأن الإيمان فى الشريعة هو الإيمان المعروف فى اللغة لأن الشريعة ما أنزلت إلا بلسان العرب[2] .

بعد هذا العرض الموجز لآراء العلماء فى هذه المسألة يتبين لنا كيف أن هناك إرتباط وثيق بين قضية مرتكب الكبيرة وبين هذه المسألة .

المسألة الثانية :

قبول الإيمان للزيادة والنقصان :

— لقد إختلف العلماء حول قضية قبول الإيمان للزيادة والنقصان وقد إنقسموا فى ذلك إلى إتجاهين :

الإتجاه الأول :

يرى أصحابه أن الإيمان لايزيد ولا ينقص لأن الإيمان عندهم إسم لتصديق الرسول فى كل ماعلم بالضرور مجيئه به وهذا لايقبل التفاوت

(١) سورة يوسف آية ١٧

(٢) التمهيد للبقلانى ص ٣٤٦

فسمى الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان[1] .

ومما هو جدير بالذكر أن الذين قالوا إن الإيمان لايزيد ولا ينقص يرون أن الإيمان تصديق فقط وأن الأعمال ليست داخله فى الإيمان ومن هنا فالإيمان عندهم لايقبل التفاوت .

الإتجاه الثانى :

ويرى أصحابه أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان وهؤلاء هم الذين جعلوا الأعمال داخله فى حقيقة الإيمان .

ومن أبرز النماذج التى تصور ذلك : [مذهب السلف] حيث قالوا إن الإيمان عندنا قول وعمل وهو يزيد وينقص[2] .

والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ولعل هؤلاء الذين قالوا بقبول الإيمان للزيادة والنقصان لهم أدلة منها قوله تعالى : « ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ماوعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ومازادهم إلا إيماناً وتسليماً »[3] .

وإستدلوا أيضاً بقوله تعالى : « واللذين إهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم »[4] .

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازى ص ٣٣٩

(٢) الإيمان لابن أبى شيبه عبد الله ابن محمد ص ٤٦ دار الأرقم بالكويت سنة ١٤٠٥ هـ .

(٣) سورة الأحزاب رقم ٢٢

(٤) سورة محمد آية ١٧

كما أنهم قد إستدلوا ببعض الأحاديث التى تشير إلى زيادة الإيمان ونقصه أيضا كقول الرسول ﷺ [أكمل الناس إيماناً أحسنهم خلقاً](١)

ومن ذلك أيضاً قول الرسول ﷺ : يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، ثم يقول الله تعالى : « أخرجوا من كان فى قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان »(٢) .

قال شيخ الإسلام بن تيمية : ونصوص الرسول ﷺ وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه ، وإستدل بهذا الحديث(٣) [أى الحديث السابق] .

— أما إذا نظرنا إلى الخوارج والمعتزلة والمرجئة فسنجد أنهم قد خالفوا السلف فى قضية زيادة الإيمان ونقصه وقد إنعكس هذا الخلاف على موقفهم من قضية مرتكب الكبيرة إذا إنهم رأوا أن الإيمان شىء واحد إذا زال زال جميعه وإذا بقى بقى جميعه ولعل هذا هو الذى دفع الخوارج والمعتزلة إلى ماذهبوا إليه فى قضية مرتكب الكبيرة .

— أما بالنسبة للمرجئة فعلى الرغم من قولهم أن الإيمان شىء واحد لايتجزأ إلا أنهم لم يدخلوا الأعمال ضمن الإيمان وذلك حرصاً منهم على عدم تكفير مرتكب الكبيرة بل الاكتفاء بمجرد وجود التصديق منه .

ويجب هنا أن ننبه إلى أن الخوارج والمعتزلة على الرغم من إتفاقهم مع السلف على أن الإيمان هو العمل والتصديق والنطق إلا أن هناك فرق جوهرى بين هؤلاء وأولئك .

---

(١) رواه الترمذى ص ٥٢٨

(٢) فتح البارى جـ ١ ص ١٢٧

(٣) فتاوى ابن تيمية جـ ٧ ص ٣٢٧

هذا الفرق يتمثل فى أن السلف قد جعلوا الأعمال شرطاً لكمال الإيمان أما الخوارج والمعتزلة فقدجعلوا الأعمال شرطاً فى صحة الإيمان .

فإذا زالت الأعمال فقد زال الإيمان عندهما [أى الخوارج والمعتزلة] وهذا مايؤكده ماورد عنهم حين قالوا لقد علمنا يقينا أن الأعمال من الأيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان وإذا زال بعضة زال جميعه لأن الإيمان لايتبعض ، ولا يكون فى العبد إيمان ونفاق ولا يكون أصحاب الذنوب مؤمنين وتكون عاقبتهم الخلود فى النار(١) .

أما أئمة السلف فعلى إثبات التبعيض فى الإسم والحكم فيكون مع الجهل بعض الايمان لا كله ، ويثبت له من حكم أهل الإيمان وثوابهم بحسب مامعه كما يثبت له من العقاب بحسب ماعليه(٢) .

وبهذا يتبين لنا مدى علاقة هذه المسألة بقضية مرتكب الكبيرة ومدى إختلاف العلماء فى إيمانه إثباتاً ونفياً وبعد عرض ذلك نتجه إلى تفصيل الإتجاهات المختلفة فى قضية مرتكب الكبيرة بشىء من التفصيل .

---

(١) الفتاوى لإبن تيمية جزء ١٤ ص ٧

(٢) فتاوى لابن تيمية حـ ٤ ص ٢٥٠

الإتجاه الأول : القائلون بنقصان إيمان مرتكب الكبيرة :

١ — مذهب السلف فى حكم مرتكب الكبيرة

لقد اتفق السلف من فقهاء ومحدثين على القول بأن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً يخرج عن الملة بالكلية وعلى أنه لايخرج من الإيمان والإسلام ويدخل فى الكفر ولا ينفون عنه مطلق الإيمان بفعله وارتكابه المعصية ولا يوصف بالإيمان التام وإنما هو مؤمن ناقص الإيمان ، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته أو مؤمن عاصى فلا يعطى الاسم المطلق ولايسلب مطلق الاسم .

ومما يؤكد ذلك أن الإمام البخارى قد قال إن المعاصى هى أفعال جاهلية ولكن فاعلها لا يكفر بارتكابها إلا إذا أشرك بربه سبحانه[1] .

ولقد قال الإمام النووى مصوراً مذهب أهل السلف لقد اجتمع أهل الحق على أن الزانى والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان[2] .

وفى نفس المعنى يقول إبن تيمية وقد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة مادل عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ولا يخرجون من الإسلام بعمل إذا كان فعلا منهياً عنه مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر[3] .

---

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى جـ ١ صـ ١٠٦

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم جـ ٢ صـ ٤١

(٣) الفتاوى لابن تيمية جـ ٣ صـ ٩٠

أما بالنسبة للفقهاء فقد وافقوا المحدثين على القول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن عاصى ومما يؤكد ذلك ما قاله الإمام أبو حنيفة فى تصويره لرأية فى تلك القضية الله تعالى متفضل على عباده عادل قد يعطى على الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد تفضلا منه ، وقد يعاقب على الذنب عدلا منه وقد يعفو فضلا منه وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق وشفاعة نبينا صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين للعقاب حق ثابت[1] .

أدلة السلف على مذهبهم :

لقد استدل علماء السلف على مذهبهم فى حكم مرتكب الكبيرة بأدلة نقلية من القرآن الكريم وأدلة أخرى من السنة وكذلك استخدموا بعض الأدلة العقلية لإثبات دعواهم ، وفيما يلى عرض لبعض هذه الأدلة .

(أ) أدلتهم من القرآن الكريم :

نستطيع أن نقسم أدلة القرآن الكريم التى استخدمها السلف إلى قسمين :

القسم الأول :

يؤكد القرآن فيه على إيمان مرتكب الكبيرة .

---

(١) شرح على القارى، على الفقه الأكبر لأبى حنيفة صـ ٩٣

أما بيان القسم الأول :

١ — قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما »[١] .

ووجه استدلالهم بهذه الآية أن الله سبحانه وتعالى قد حكم على كلتا الطائفتين : المتحاربتين بأنهما من المؤمنين ، وإن هذه الآية قد استشهد بها الإمام البخارى على إيمان مرتكب الكبيرة وأنه لا يخرج عن الإيمان لمعصية[٢] .

٢ — قوله تعالى : « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان توابا رحيما »[٣] .

ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أن الله سبحانه وتعالى لم يحكم على الزناة أنهم قد خرجوا من دائرة الإيمان بدليل قوله تعالى : « منكم » فلو خرجوا عن الإيمان لما وردت هذه الكلمة .

٣ — إن الله سبحانه وتعالى قد أطلق لقب المؤمن على بعض العصاة يشير إلى ذلك بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى »[٤] .

---

(١) سورة الحجرات آية ٩ .
(٢) فتح البارى لشرح صحيح البخارى جـ ١ صـ ١٠٦
(٣) سورة النساء آية ١٦
(٤) سورة البقرة آية ١٧٨

وكذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحة »[١] .

ووجه الاستدلال بهاتين الآيتين هو أن الذين كتب عليهم القصاص منهم من يكون مرتكب الكبيرة ولكن الله عز وجل خاطبهم بقوله « يا أيها الذين آمنوا » .

وأما قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله » فمن الواضح أن الخطاب فيها موجه إلى العصاة ومنهم من هو مرتكب للكبيرة ولكن الله عز وجل خاطبهم بقوله : « يا أيها الذين آمنوا » أيضاً .

القسم الثانى :

يؤكد فيه القرآن الكريم على أنه ليس بكافر .

أما بيان القسم الثانى :

١ — من الآيات التى تؤكد على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر آية اللعان فى قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين »[٢] .

---

(١) سورة التحريم آية ٨
(٢) سورة النور الآيات من ٦ ، ٩

ووجه الاستدلال بهذه الآيات هو أن قذف المحصنات من الكبائر فلوكان القذف كفراً لكان لابد أن يخرج أحد الزوجين بقوله عن الإسلام فتنقطع بينهما عصمة الزوجية . فلا يحتاج إلى اللعان فإنه لم يشرع بين الأجنبيين وإنما يشرع بين الزوجين وصرح بهذه الجملة أن صاحب الكبيرة لايجوز أن يسمى كافراً ولا يجوز أن تجرى عليه أحكام الكفر[1] .

٢ — قوله تعالى : « أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء[2] » .

ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أن الله سبحانه وتعالى قد فرق بين الشرك وبين غيره من الذنوب لأن الشرك أكبر الكبائر ، خاصة أن الشرك غير مغفور وأن غفران مادونه بالمشيئة والجائز يعلق بالمشيئة دون الممتنع فلو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به غير معلق بالمشيئة ، فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران سائر الذنوب إلاالشرك قبل التوبة .

(ب) أدلتهم من السنة النبوية :

نستطيع أن نقسم أيضاً هذه الأدلة إلى قسمين :

(١) شرح الأصول الخمسة القاضى عبد الجبار ص ٧١٢ ، ٧١٤

(٢) سورة النساء آية ٤٨

القسم الأول :

يؤكد على أن مرتكب الكبيرة يستحق أن يسمى مؤمناً ، ومن نماذج القسم الأول .

١ — قول الرسول ﷺ لأبى ذر الغفارى حين عاير رجلا بأمه وقال له ياابن السوداء ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم أعايرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهليه .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية لايسمى مشركاً ولا يخرج عن الإيمان بسبب هذه الخصلة[1] .

٢ — قول الرسول ﷺ [من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شىء فليتحلله منه اليوم قبل أن لايكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر ظلمه وإن لم تكن له حسنات ، أخذ من سيئات صاحبه فتحمل عليه[2] .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن الظالم قد أرتكب بعض الكبائر التى تخالف الدين مثل انتهاك الأعراض والأموال وغير ذلك ، ومع هذا فقد سماه الرسول ﷺ أخاً للمؤمن فلو كان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن لما سماه النبى فى حديثه أخاً على النحو السابق .

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ص ١٠٧

(٢) رواه البخارى فى المظالم راجع فتح البارى ص ١٠١

٣ — قول الرسول ﷺ [إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار] .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن الرسول ﷺ سمى القاتل والمقتول مسلمين مع وجود التقاتل بينهما ، وعلى الرغم من أنه توعدهما بالنار فهـــذا يدل على أنهما أى [المتقاتلين] لايخرجان عن دائرة الإسلام بمجرد أقتتالهما[1] .

أما القسم الثانى : أن مرتكب الكبيره ليس بكافر :

١ — قوله الرسول ﷺ لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم .

وجه الإستدلال بهذا الحديث هو أن مرتكب الكبيرة من المعلوم أنه ليس ممنوع من الميراث ، فدل ذلك على أنه مؤمن وليس بكافر ومما يؤكد ذلك أن الرسول ﷺ فى مجموع أحاديثه يؤكد على أن الإنسان إما مؤمن أو كافر وليس بينهما وسط فإذا كان مرتكب الكبيرة مستحق للميراث فهو ليس بكافر فيثبت أنه مؤمن .

٢ — ومن ذلك أيضاً قول الرسول ﷺ لاترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن الرسول ﷺ قد سماهم بالمسلمين على الرغم من نهيه لهم بضرب بعضهم رقاب بعض ، ومعنى

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ص ١٠٧

ذلك أن منهم المعتدى والمعتدى عليه فلو كان مرتكب الكبيرة كافراً لما قال بعضكم[1] .

٣ — عن أبى ذر الغفارى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال أتانى جبريل عليه السلام فبشرنى أن من مات من أمتك لايشرك بالله شيئاً دخل الجنة قلت وإن زنا وإن سرق ؟ قال وإن زنا وإن سرق][2] .

وجه الإستدلال بهذا الحديث هو أن من أرتكب الكبائر دون الشرك فهو من أمة محمد ﷺ بدليل قوله فى هذا الحديث من أمتك فلو كان مرتكب الكبيرة كافراً لما استحق أن ينسب إلى أمة محمد ولعل هذا يتوافق مع قول الرسول ﷺ فيما يرويه عن أنس ابن مالك عن النبى ﷺ أنه قال شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى[3] .

(ج) أدلتهم العقلية :

نستطيع أن نلخص أدلة السلف على أن مرتكب الكبيرة لايخرج عن دائرة الإيمان عقلا فيما يلى .

١ — أن النبى ﷺ لم يحكم على مرتكب الكبيرة بالكفر لأنه لو حكم عليه به لطالبهم بضرورة العودة إلى الإسلام حين أرتكبوا الكبائر ولكنه ﷺ أكتفى بإقامة الحد عليهم مثلما فعل ذلك حين رجم الوانى وهذا يدل على أن مرتكب ليس بكافر .

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى جـ ٣ ص ٣٤٥
(٢) رواه مسلم فى كتاب الإيمان جـ ١ ص ٩٤
(٣) رواه أبو داود فى كتاب السنن جـ ٥ ص ١٠٦

٢ — أن النبى ﷺ قد أمر بالصلاة على من ارتكبوا الكبائر ثم ماتوا حيث ورد أنه ﷺ لم يمنع الناس من الصلاة على من قتل نفسه ولو كان مرتكب الكبيرة كافراً لما أمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه .

٣ — أن مرتكب الكبيرة ليس ممن يستحق العقاب العظيم وهو الخلود فى النار ولاتجرى عليه الأحكام التى تجرى على الكافر وهى المنع من المناكحة والموارثة والدفن فى مقابر المسلمين والقول بخلاف ذلك يخالفه ماعليه الصحابة والتابعون فلو كان مرتكب الكبيرة كافراً لما أجرينا عليه هذه الأحكام الدنيوية .

٤ — لو كان مرتكب الكبيرة كافراً لقام الامام على رضى الله عنه بتكفير الخوارج لإرتكابهم كثيراً من الكبائر فى حق المسلمين مثل قتل مخالفيهم واستباحة أموال المسلمين ولكنه لم يفعل ذلك وحين سئل عنهم أكفارهم ؟ قال بل من الكفر فروا وقيل له أمسلمين هم ؟ قال لو كانوا مسلمين ماقاتلناهم كانوا أخواننا بالأمس ثم بغوا علينا فلم يسمهم كفاراً ولامسلمين وإنما سماهم بغاة[1] .

٥ — أن المسلمين قد أجمعوا على أن العبادات لاتصح إلا من مؤمن كما أنهم أجمعوا أيضاً على أن الفاسق يصح صومه وصلاته وحجه وهذا يدل على أنه بفسقه وارتكابه للكبائر لايخرج عن دائرة الايمان[2] .

---

(١) الخوارج فى ميزان الفكر الإسلامى الدكتور محمد حسين أبوسعدة ص ١٧٩

(٢) الفصل فى الملل والنحل ابن حزم جزء ٣ ص ٢٧٩

هذه هى أدلة أهل السلف على مذهبهم فى أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بذلك عن دائرة الإيمان وأنه ليس بكافر ولكننا نريد بعد هذه الأدلة أن نشير إلى نقطتين لهما ارتباط وثيق بموقف علماء السلف من قضية مرتكب الكبيرة .

النقطة الأولى :

إن جمهور السلف على الرغم من اعترافهم بإيمان مرتكب الكبيرة إلا أنهم أكدوا على أنه ناقص الإيمان ودليلهم على ذلك مستمد من القرآن الكريم والسنة .

(ا) أما دليلهم من القرآن الكريم فهو قوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقاً »[1] . فكل ما نقص من الأعمال التى لا يخرج بنقصها من الإسلام فهو نقص فى كمال الإيمان الواجب فلا يدخل الفاسق فى اسم الإيمان المطلق الكامل .

(ب) أما دليلهم من السنة فهو قول الرسول ﷺ لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن[2] .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن مرتكبى الكبائر حين فعلوا

---

(١) سورة الأنفال رقم ٤٠٢

(٢) الحديث ورد فى صحيح مسلم بشرح النووى ح ٢ ص ٤١

المعصية لا يتصفون بأنهم من المؤمنين وقد عرفنا من قبل أن هناك نصوص كثيرة تدل على أنهم ليسوا بكافرين وجمعا بين هذا الحديث الذى ينفى عنهم الإيمان والأحاديث والآيات التى تثبت لهم الإيمان وتنفى عنهم الكفر يمكن أن نقول فيه إن الإيمان المنفى فى هذا الحديث وغيره إنما هو كمال الإيمان الواجب فإن الشارع لا ينفى اسماً مسمى شرعى إلا بإنتفاء بعض أركانه أو واجباته .

قال النووى فالقول الصحيح الذى قاله المحققون إن معناه لا يفعل هذه المعاصى وهو كامل الايمان وهذا من الألفاظ التى تطلق على نفى الشىء ويراد بنفى كماله[1] .

النقطة الثانية :

وهى تتعلق بموقف السلف من مرتكب الكبيرة فى الآخرة ونجد أنهم فى هذه القضية قد ذهبوا إلى القول بأن من مات مرتكباً لكبيرة ولم يتب من ذنبه فان أمره مفوض إلى الله سبحانه وتعالى إن شاء غفر له وأدخله الجنة وإن شاء عاقبه بقدر ذنبه ثم أدخله الجنة ولكن لا يخلد فى النار[2] .

ومما يؤكد ذلك ماقاله الإمام النووى حين بين أن أهل الحق قد أجمعوا على القول بأن الزانى والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك وهم مؤمنون ناقصوا الإيمان وإن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا فى المشيئة

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٢) الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعرى ص ٥٨

فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة[1] .

وقد أكد ابن تيمية على نفس الفكرة حين قال : [وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد فى النار أحداً ممن فى قلبه مثقال ذرة من إيمان[2] .

أدلة السلف على أن مرتكب الكبيرة أمره مفوض إلى الله فى الآخرة :

لقد استدلوا على مذهبهم فى حكم مرتكب الكبيرة فى الآخرة بأدلة من القرآن الكريم وأخرى من السنة المطهرة وذلك على النحو التالى :

١ — قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء »[3] .

فهذه الآية صريحة للدلالة على أن من مات غير مشرك تحت مشيئة الله تعالى ، والمراد بذلك من مات على الذنوب ولم يتب منها فلو كان المراد من تاب قبل الموت لما أمكن التفرقة بين الإشراك وغيره من حيث المعنى[4] .

٢ — قوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ح ٢ ص ٤١
(٢) الفتاوى لإبن تيمية .
(٣) سورة النساء آية ٤٨
(٤) تفسير القرطبى ح ٢ ص ١٦١

هو الفضل الكبير . جنات عدن يدخلونها »[1] .

فقد قسم سبحانه وتعالى الأمه التى أورثها الكتاب واصطفاها ثلاثة أصناف .

١ — (الصنف الأول) ظالم لنفسه .

٢ — (الصنف الثانى) مقتصد .

٣ — (الصنف الثالث) سابق بالخيرات .

ومعلوم أن الظالم لنفسه لا يراد به من اجتنب الكبائر أو التائب عن جميع الذنوب لأن ذلك هو المقتصد أو السابق فإنه لا يخلو إنسان عن ذنب لكن من تاب كان مقتصداً أو سابقاً وكذلك من اجتنب الكبائر كفرت عنه السيئات كما قال تعالى : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم »[2] .

فلا بد أن يكون هناك ظالم لنفسه (وهو موعود بالجنة ولو بعد عذاب يطهره من الخطايا[3] .

٣ — قوله تعالى : « فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك فاستثنى من الذين شقوا وهم الذين سعدوا بقوله : « إلا ما شاء ربك فريقاً لا يخلدون فى النار ولا يخلدون فى

---

(١) سورة فاطر آية ٣٢ ، ٣٣

(٢) « النساء آية ٣١

(٣) الفتاوى بن تيمية ح ٧ ص ٤٨٥

الجنة وبه حياتهم فى النار مقطوعة من آخرها وحياتهم فى الجنة مقطوعة من أولها فهؤلاء هم الجهنميون أى عصاة المؤمنين[1] .

أما أدلتهم من السنة على أنه ليس مخلد فى النار فهى :

١ — قوله ﷺ : (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وابن امته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل حسناً أو سيئاً قليلا أو كثيراً[2] .

وهذا الحديث صريح فى مذهب أهل السنة والجماعة على أن الفساق يعف عنهم ويغفر لهم ويدخلون الجنة بفضل الله ورحمته .

٢ — ومما يدل على عدم خلود مرتكبى الكبائر فى النار أحاديث الشفاعة .

ومن المعلوم أن شفاعة النبى صلى الله عليه وسلم لأهل الذنوب من أمته متفق عليها بين الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم أجمعين[3] .

ومن هذه الأحاديث قول النبى صلى الله عليه وسلم لكل نبى دعوة مستجابة فتعجل كل نبى بطلب دعوته وأنى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى (الحديث ...) .

---

(١) سورة هود آية ١٠٥ ، ١٠٨

(٢) رواه مسلم .

(٣) قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة — لابن تيمية ص ١٠

ومن ذلك أيضاً قول الرسول ﷺ أن شفاعتى يوم القيامة لأهل الكبائر من أمتى وكل ذلك يدل على أن مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب عن ذنبه فإن أمره مفوض إلى الله سبحانه وتعالى أما من تاب قبل موته فإن الله عزوجل سيدخله فى رحمته لأن التوبة من أسباب تكفير الذنوب فهذا الحديث صريح فى أن مرتكب الكبيرة واقع تحت مشيئة الله عزوجل سبحانه وتعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه .

٣ — عن أبى ذر الغفارى رضى الله عنه قال أتيت النبى ﷺ بثوب أبيض وهو نائم ثم أتيته وقد أستيقظ فقال ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة قلت وإن زنى وإن سرق ؟ وإن زنى وإن سرق قلت وإن زنى وإن سرق قال وإن زنى وإن سرق قلت وإن زنى وإن سرق قال وإن زنى وإن سرق على رغم أبى ذر قال النووى أنه حجة لمذهب أهل السنة والجماعة من أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود فى الجنة[1] .

٢ — موقف الأشاعرة من قضية مرتكب الكبيرة

لقد اتفق أئمة الأشاعرة مع أئمة السلف على القول بأن مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب من ذنبه هو مؤمن وليس بكافر إلا أنه ناقص الإيمان وهو غير مخلد فى النار .

ومما يدل على إعترافهم بإيمان مرتكب الكبيرة ما ذكره الإمام الأشعرى حين قال :

---

(١) صحيح مسلم شرح النووى جـ ٢ صـ ٦٧

١ — فإن قال قائل : فحدثونا عن الفاسق من أهل القبلة أمؤمن هو ؟ قيل له : نعم مؤمن بإيمانه فاسق بفسقه وكبيرته[1] .

٢ — ومن أدلة ذلك أيضاً ما ذكره البغدادى حين تحدث عن الأصول التى اتفق عليها أهل السنة فعد من هذه الأصول أن مرتكب الكبيرة مؤمن وقد صور ذلك حين قال عنهم : إنهم يرون أن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمن وإن فسق بمعصيته[2] .

٣ — إنهم يؤكدون على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر ومما يؤكد ذلك ما يقوله الفخر الرازى : إن الكفر عبارة عن إنكار ما علم بالضرورة مجىء الرسول عليه الصلاة والسلام به فعلى هذا لا نكفر أحداً من أهل القبلة لأن كونهم منكرين لما جاء به الرسول ، غير معلوم ضرورة بل فيه نظراً[3] .

٤ — أما بالنسبة لحكم مرتكب الكبيرة فى الآخرة عند علماء الأشاعرة فهو أن أمره مفوض إلى الله سبحانه وتعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه .

يصور ذلك إمام الحرمين حين يقول : من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصى فلا يقطع عليه بعقاب ، بل أمره مفوض إلى ربه

---

(١) اللمع للأشعرى صـ ١٢٣

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادى صـ ٣٤٣

(٣) الفخر الرازى : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين صـ ٢٤٠

تعالى فإن عاقبه فذلك بعدله ، وإن تجاوز عنه ، فذلك بفضله ورحمته[١] .

ولقد أكد الشهرستانى على نفس ما ذهب إليه إمام الحرمين من أن مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب من ذنبه فإن أمره مفوض إلى الله .

فيقول الشهرستانى : مرتكب الكبيرة إذا خرج من الدنيا أى مات من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبى ﷺ إذ قال : شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى وأما أن يعذبه الله بمقدار جرمه ثم يدخله الجنة برحمته[٢] .

٥ — إن الأشاعرة يؤكدون على استحقاق مرتكب الكبيرة لشفاعة الرسول ﷺ وقد دلل على ذلك الإمام الأشعرى حين قال أجمع المسلمون أن الرسول ﷺ له شفاعة — فلمن الشفاعة ؟ هل للمذنبين المرتكبين للكبائر أم للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا للمذنبين المرتكبين للكبائر ووافقوا ، وإن قالوا : للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها قيل لهم : فإنما كانوا موعودين بالجنة ، وبها مبشرين ، والله تعالى لايخلف وعده ، فما معنى الشفاعة لقوم لايجوز عندكم أن لا يدخلهم الله تعالى جناته[٣] .

---

(١) الإرشاد لإمام الحرمين الجوينى ص ٣٩٢

(٢) الشهرستانى : الملل جـ ١ ص ١٥١

(٣) الإبانة عن أصول الديانة للأشعرى تحقيق د / فوقية حسين ص ٢٤١

الإتجاه الثانى : القائلون بكفر مرتكب الكبيرة :

موقف الخوارج من حكم مرتكب الكبيرة

يرى غالبية الخوارج أن مرتكب الكبيرة كافر فى الدنيا وهو مستحق للخلود فى النار فى الآخرة .

وإن السبب الذى دفعنا إلى القول بأن غالب الخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة يرجع إلى أن هناك طائفة منهم تعرف باسم النجدات اتباع نجدة بن عامر لايكفرون مرتكبى الكبائر من موافقيهم[١] .

ومما يؤكد ذلك إن الإمام الأشعرى قد قال إن النجدات لايكفرون من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة[٢] .

يضاف إلى ذلك أن النجدات يرون أن صاحب الكبيرة كافر كفر نعمة وليس بكافر دين[٣] .

أما بالنسبة لعامة الخوارج عدا النجدات فإنهم يرون أن كل من أذنب ذنباً أو ارتكب معصية صغيرة كانت أو كبيرة فهو كافر وأكدوا على أن كل المعاصى تؤدى إلى الكفر ، ومما يؤكد لنا ذلك ما قاله الإمام الأشعرى عنهم حيث يروى أنهم قد أجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجدات فإنها لاتقول بذلك[٤] .

---

(١) التنبيه والرد للملطى ص ٥١

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعرى جـ ١ ص ١٦٨

(٣) أصول الدين للبغدادى ص ٧٣

(٤) مقالات الإسلاميين للأشعرى جـ ١ ص ١٢٨

ولقد أخبر الاسفرايينى عن الخوارج أنهم يكفرون مرتكبى الكبائر حين قال أنهم يزعمون أن كل من أذنب من أمة محمد ﷺ فهو كافر ، ويكون فى النار مخلداً إلا النجدات منهم ، فإنهم قالوا : إن الفاسق كافر على معنى أنه كافر نعمة ربه ، فيكون إطلاق هذه التسمية عند هؤلاء منهم على معنى الكفران ، لا على معنى الكفر[1] .

أما عن حقيقة الكفر الذى وصف به الخوارج مرتكبى الكبائر فتفصيلها على النحو التالى :

(ا) بالنسبة للأزارقة اتباع نافع بن الأزرق قالوا أن مرتكب الكبيرة كافر مشرك بالله[2] .

ومن هنا فإن الأزارقة قد استحلوا دم مرتكب الكبيرة وأخذ أمواله .

(ب) أما بالنسبة لطائفة الصفرية فقد تفرعوا إلى أفرع :

الفرع الأول :

يرى أن مرتكب الكبيرة مشرك وهم بذلك يوافقون الأزارقة .

الفرع الثانى :

يرون أن الذى يكون كافراً هو الذى ارتكب الذنوب التى ليس فيها حد أما الذنوب التى فيها حد فإن مرتكبها خارج عن الإيمان غير داخل فى الكفر .

---

(١) التبصير فى الدين للإسفرايينى ص ٣٦

(٢) التنبيه والرد للملطى ص ٥٤

الفرع الثالث :

وهم يزعمون أن اسم الكفر يقع على مرتكبى الذنب إذا أقيم على صاحبة الحد .

(ج) أما طائفة الميمونية فإنهم يرون أن كل من فعل كبيرة فهو جاهل بربه وهو كافر وأن سبب كفره ليس هو بسبب ارتكاب الكبيرة وإنما هو الجهل بربه .

— منشأ خطأ الخوارج فيما ذهبوا إليه من تكفير مرتكبى الكبيرة : —

لقد وقع الخوارج فى خطأ كبير حين كفروا مرتكبى المعاصى وهذا الخطأ يتمثل فى أنهم قد أنكروا أن تكون المعاصى صغائر وكبائر وحكموا بأن جميع المعاصى كبائر ومن هنا فقد كفروا كل من ارتكب معصية ولو كانت صغيرة . ونحن نرد عليهم ونقول إن الأمة قد أجمعت على القول بأن المعاصى صغائر وكبائر ومما يدل على ذلك أن العلماء قد قالوا إن أفعال العباد تشتمل على الحسنات والسيئات ومن السيئات ماهو صغير أو كبير .

يضاف إلى ذلك أن القرآن الكريم فيه كثير من الآيات التى تدل على أن المعاصى فيها صغائر وكبائر من ذلك قوله تعالى : « ما لهذا الكتاب لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها[1] » .

---

(١) سورة الكهف آية ٤٩

وقوله تعالى : « الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم »[1] .

فالمراد باللمم هنا الصغائر ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء » .

ولقد قال المفسرون فى تفسير قوله تعالى : « مادون ذلك » هو الصغائر وبهذا يتبين لنا خطأ الخوارج حين لم يفرقوا فى المعاصى بين صغيرها وكبيرها ويتبين لنا أن المعاصى صغائر وكبائر[2] .

— أدلة الخوارج على مذهبهم :

إن الخوارج قد استدلوا على أن مرتكب الكبيرة كافر فى الدنيا ومخلد فى النار فى الآخرة بأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وسوف نذكر ذلك بشىء من التفصيل على النحو التالى :

أولا : أدلتهم على أن مرتكب الكبيرة كافر : (من القرآن الكريم)

— تقوم هذه الأدلة على أساس الأمور الآتية :

الأمر الأول :

أن الشخص الواحد لا يجتمع فيه كفر وإيمان .

(١) سورة النجم آية ٣٢

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص ٤٢٢ .

الأمر الثانى :

أن الإيمان شىء واحد لا يتبعض إذا ذهب بعضه ذهب كله .

الأمر الثالث :

إن الأعمال كلها تدخل فى مسمى الإيمان وقد توصلوا من ذلك لنتيجة وهى أن مرتكب الكبيرة فقد جزء من الإيمان ومن هنا قد ذهب إيمانه بارتكاب الكبيرة لأن الإيمان لا يتجزأ وإذا فقد مرتكب الكبيرة إيمانه لم يبق فيه إلا الكفر .

أما أدلتهم من القرآن الكريم على تكفير مرتكب الكبيرة فإنهم قد استعانوا على ذلك بالآيات الآتية :

١ — قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »[1] .

وجه استدلالهم بهذه الآية هو أن مرتكب الكبيرة عاصى لما أمره الله عز وجل به أو نهاه عنه ودفعه عصيانه إلى ترك الحكم بما أنزله الله عز وجل ومن هنا فهو كافر .

٢ — استدلوا على رأيهم بقوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين »[2] .

ووجه الاستدلال بهذه الآية فى رأيهم أن الآية تفيد أن تارك الحج قد ارتكب كبيرة وهو كافر لتركه له .

(١) سورة المائدة آية ٤٤

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧

٣ — إستدلوا أيضا بقوله تعالى : « إنا هديناه السبيلا أما شاكراً وإما كفوراً »[1] وقوله تعالى : « هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن »[2].

ولقد قالوا فى وجه إستدلالهم بهاتين الآيتين إن الله سبحانه وتعالى لم يجعل بين الكفر والإيمان منزلة ثالثة فمن كفر وحبط عمله فهو مشرك ومن ترك ما أنزل الله به ، فقد حبط عمله وإيمانه ومن كان كذلك فهو كافر[3].

٤ — إستدلوا أيضاً بقوله تعالى : « فأنذرتكم ناراً تلظى لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى »[4].

وجه إستدلالهم بهذه الآية إن الله قد بين أن النار لا يدخلها إلا الكافر ومن المعلوم أن مرتكب الكبيرة فى النار فيجب أن يكون كافراً .

ونستطيع أن نناقش إستدلال الخوارج بالأدلة السابقة فيما يأتى :

(أ) بالنسبة لشبهتهم التى ذكرناها وهى أن الإنسان لا يجتمع فيه إيمان وكفر نحن نستطيع أن نرد على ذلك ونقول ليس هناك مايمنع من إجتماع أمرين فى الإنسان وهما أن يكون مؤمناً وأن يكون عاصياً ولا تناقض فى ذلك ومما يؤكد ذلك مارواه البخارى فى صحيحه عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأرضاه وعظم الله عزوجل أجره — إن

---

(١) سورة الإنسان آية ٣
(٢) « التغابن آية ٢
(٣) التنبيه والرد للملطى ص ٥٢
(٤) سورة الليل رقم ١٤

رجلا كان يسمى حماراً وكان يضحك النبى ﷺ وكان يشرب الخمر ويجلده النبى ﷺ ، فأتى به مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر مايؤتى به إلى النبى ﷺ فقال النبى ﷺ : لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله[1].

فهذا يبين أن المذنب بالشرب وغيره مع أنه نقص إيمانه من هذا الوجه إلا أنه قد يكون محباً لله ورسوله ومحبة الله ورسوله أوثق عرى الإيمان .

أما بالنسبة للآيات القرآنية التى إستدلوا بها فنستطيع أن نناقشهم بها بما يأتى :

١ — بالنسبة للآية الأولى وهى تكفير من لم يحكم بما أنزل الله فنرد عليهم فيها بما يأتى :

(أ) أن من لم يحكم بما أنزل الله قد يكون كافراً إن كان منكراً لما أنزله الله أو مستهيناً به أومعتقداً أنه غير واجب التطبيق أما إن كان غير ذلك وترك الحكم بما أنزل الله وهو يعلم أنه مقصر ومستحق لعذاب الله فهو مسلم عاصى فقط[2].

(ب) ويرى القاضى عبد الجبار فى رده على من إستدل بهذه الآية أن هذه الآية وردت فى حق اليهود ولاشك فى كفرهم كما أنه يرى أننا لا يجوز أن نتوقف عند ظاهر هذه الآية لأن هذا الظاهر يقتضى ألا يكون فى العالم كافر ، لأن قوله تعالى (بما أنزل الله ، حكم عام — وقوله (ومن لم يحكم ، عام أيضاً ، فكأنه قال : ومن لم يحكم بجميع ماأنزل الله فأولئك هم

---

(١) فتح البارى جـ ٢ ص ٧٧
(٢) عقيدتنا — الدكتور محمد ربيع الجوهرى ط ١٩٨٥ ص ٨٧

الكافرون ، ومرتكب الكبيرة من المسلمين ليس ممن لم يحكموا بجميع ماأنزل الله بل خالف بعض ماأنزل الله بإرتكابه بعض المعاصى ، فلابد أن يعدل عن الظاهر . وإذا عدلنا عن الظاهر ، فنتناول الآية على وجه يوافق الأدلة فنقول أن المراد به ومن لم يحكم بما أنزل الله على وجه الإستحلال وإنكار أن يكون ذلك مما أنزل الله ، فهو كافر ، وليس هذا حال مرتكبي الكبيرة[1] .

٢ — أما إستدلالهم بآية فريضة الحج فنحن نرد عليهم فنقول :

(أ) إن مقصد الآية هو تعظيم أمر فريضة الحج تأكيد الوعيد لمن تركها وهو مستطيع إلى ذلك سبيلا .

(ب) كما أن هناك فرق بين حالتين للإنسان حين يترك الحج :

الحالة الأولى :

أن يتركه جاحداً لفرضيته فهذا كافر حقيق . لأنه قد أنكر ركناً من أركان الإسلامية الإساسية .

الحالة الثانية :

أن يتركه كسلا أو بخلا فهذا عاصى[2] .

(ج) إن القاضى عبد الجبار قد رد على الخوارج فى إستدلالهم بهذه الآية فقال لايصح الوقوف عند ظاهرها لأن الله تعالى لم يقل ومن على

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص ٧٢٠
(٢) عقيدتنا — الدكتور محمد ربيع الجوهرى ص ٧٨

الناس حج البيت ومن ترك الحج فهو كافر والمراد به عندنا هو أن من ترك ذلك على وجه الاستحلال والإنكار فهو كافر ولا شك فى كفر من هذا سبيله[1] ولمثل هذا ذهب الأيجى[2] .

حيث يرى المفكر الأشعرى عضد الدين الأيجى أن الخوارج ذهبوا إلى أن من إستطاع الحج ولم يحج فقد إرتكب كبيرة يحكم بها عليه بالكفر ويذكر أن المراد بمن يقع عليه الكفر فى هذه الآية هوالذى جحد وجوب الحج وأنكره بإعتباره جاحداً لأمر معلوم بالضرورة مما جاءت به الشريعة الإسلامية .

٣ — نستطيع أن نرد على إستدلالهم بالآيتين الأخيرتين اللتين إستدلوا بهما على أن هاتين الآيتين تدلان على إثبات مدعى الخوارج وهو حصر الناس فى الإيمان أوالكفر مع المعصية وقد أشرنا من قبل إلى الحديث الذى رواه الإمام البخارى فى صحيحه إلى أنه لامانع من ذلك .

٤ — أما إستدلالهم بقوله تعالى « فأنذرتكم ناراً تلظى » فنستطيع أن نرد عليهم بأن المراد من قوله تعالى « لايصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى » وليس هذا مرتكب الكبيرة الفاسق ، فهو غير مكذب ولامتولى فإذن لو كنا مستدلين بها على الخوارج لكان أولى ويقصد القاضى بهذا أن مرتكب الكبيرة لاينكر أنها معصية ولا يكذب بأن الله نهى عنها وأمره بضدها . مثل تارك الصلاة ، فهو يعلم ولا ينكر أن الله نهى عن تركها وأمر بإقامتها ، وأن الذى يصلى النار هو المنكر المكذب[3] .

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص ٧٢٢
(٢) الايجى المواقف ص ٣٩٠—٣٩١
(٣) شرح الأصول الخمسة : القاضى عبد الجبار ص ٧٢٧

ثانيا : أدلة الخوارج

من السنة على تكفيرهم لمرتكب الكبيرة

لقد أستدل الخوارج بأحاديث كثيرة تدل على تكفيرهم لمرتكب الكبيرة وهم فى هذا الاستدلال يتخذون الوسائل الآتية .

الوسيلة الأولى :

(أ) إثبات أن مرتكب الكبيرة قد أنتفى عنه الإيمان من ذلك قول الرسول ﷺ [لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن[1] .

وجه الإستدلال بهذا الحديث هو أنهم قالوا أنه صريح فى الدلالة على أن الزانى وقت ارتكابه لهذه الجريمة ينتفى عنه وصف الإيمان وكذلك السارق وشارب الخمر .

(ب) وقد أستدلوا أيضاً على نفى الإيمان عن مرتكب الكبيرة بقول الرسول ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا[2] .

وجه الإستدلال بهذا الحديث أن الرسول ﷺ نفى الإيمان عمن قام بحمل السلاح ضد المسلمين وقال إن من يفعل ذلك فليس منا أى ليس من المؤمنين وهذا يدل فى زعمهم على أن مرتكب الكبيرة قد خرج بفعله عن دائرة الإيمان ونستطيع أن نناقشهم فيما أستدلوا به من الأحاديث السابقة الآتى .

(١) فتح البارى شرح الصحيح البخارى ج ١٠ ص ٧
(٢) صحيح مسلم شرح النووى ج ٢ ص ٤٩

١ — إن الإيمان الذى انتفى عن هؤلاء الذين ارتكبوا الكبائر فى الأحاديث السابقة هو الإيمان الكامل وليس مطلق الإيمان ومما يؤكد ذلك ما يأتى :

(ا) إن هناك بعض النصوص التى أشرنا إليها من قبل قد وردت لتدل على أن مرتكب الكبيرة مؤمن .

(ب) أن مما يؤكد ذلك أيضا أننا نجرى أحكام المؤمنين على مرتكبى الكبائر فلو كانوا غير مؤمنين لما أجرينا عليهم هذه الأحكام .

(ج) إن المقصود من الحديث لا يزنى الزانى هو أن من يفعل جريمة الزنا أو السرقة أو شرب الخمر وهو مستحل لها فإنه يكون بذلك كافرا[1] .

(د) إن من ارتكب كبيرة يتسحق الذم ولا يستحق المدح ومن هنا قالوا عنه أنه زانى أو فاسق أو شارب الخمر .

الوسيلة الثانية :

إن هناك أحاديث من السنة المطهرة استخدمها الخوارج لإثبات أن مرتكب الكبيرة كافر من ذلك قول الرسول ﷺ من ترك صلاة متعمدا فقد كفر وقول الرسول ﷺ من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانياً .

وجه الاستدلا بهذه الأحاديث أن الحديث الأول يصرح بكفر من ترك الصلاة متعمدا كما أن الحديث الثانى يدل على أن الذى

(١) الإنصاف للباقلانى ص ١٥٣

يترك الحج فإنه لايموت على الإسلام بل إنما يكون يهودياً أو نصرانياً .

ومن هذه الأحاديث أيضاً قول الرسول ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر[١] .

وجه الاستدلال بهذا الحديث هو أنه يدل على أن من سب المسلم فهو فاسق ومن قاتله فهو كافر .

وكذلك استدلوا بقول الرسول ﷺ « إيما أمرىء قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت إليه[٢] .

ونستطيع إن نرد على الأحاديث السابقة بما يأتى :

١ — بالنسبة للحديث الأول نجد أن بعض العلماء قد قالوا أنه حديث أحاد والأحاديث الآحاد لا تعارض ما عليه العلماء[٣] .

٢ — أن الكفر الذى ورد فى الأحاديث السابقة ليس هو الكفر الاعتقادى الذى يخرج عن الملة .

يضاف إلى ذلك أن الأحاديث كلها يمكن أن تحمل على تكفير من ارتكب الكبائر وهو مستحل لها فإن من استحل كبائر الله عزوجل كافر وكذلك نستطيع أن نقول أن التكفير الوارد فى هذه الأحاديث السابقة هو على سبيل التشبيه فكأن هذه الأحاديث تثبت أن من فعل الكبائر فإن فعله يشبه فعل الكفار .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٢ ص ٢٤

(٢) صحيح مسلم جـ ٢ ص ٤٩

(٣) المواقف الإيجى ص ٣٩١

موقف الخوارج من مرتكب الكبيرة فى الآخرة :

يرى الخوارج أن مرتكب الكبير إذا مات ولم يتب من ذنبه فهو مخلد فى النار[١] .

أما الأساس الذى أعتمد عليه الخوارج فى إثبات مدعاهم فإنه يتلخص فى قولهم أن الثواب والعقاب محال أن يستحقهما العبد جميعاً ومن المحال إن يفعلهما الرب أيضاً مع بعضهما فى إنسان واحد وعلى ذلك فإنهم يرون أن من استحق المدح فلا يمكن أن يستحق الذم ومن استحق الذم فلا يمكن أن يستحق المدح فلا يجوز الجمع بينهما لأنهما متناقضان ولايجوز الجمع بين النقيضين أما بالنسبة للأيات التى استدلوا بها ليؤكدوا أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار منها ما يأتى :

١ — قوله سبحانه وتعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعدى حدوده يدخله ناراً خالداً فيها »[٢] .

وجه استدلالهم بهذه الآية فقد قالوا أنها تدل على أن من مات مرتكب لمعصية فهو مستحق للخلود فى النار .

٢ — قوله تعالى : « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون »[٣] .

---

(١) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم جـ ٣ ص ٢٣٦

(٢) سورة النساء آية ١٤

(٣) سورة البقرة آية ٨١ .

كافراً و مرتكب كبيرة القتل من المسلمين لا يقتل مسلماً ولا مؤمناً لأنه مسلم أو مؤمن بل لأسباب أخرى ويدرأ عنه الخلود فى النار إقامة الحد عليه وفقاً لما شرعه الإسلام وأخيراً فإن الخلود ليس معناه الدوام بل هو المكث الطويل وأيضاً فإن ماذكروه معارض لما يقال حبسى مخلد ووقفى مخلد وخلد الله ملكه والآية حملناها على الدوام لقرينة الحال .

٤ — ونستطيع أن نرد على استدلالهم بقوله تعالى «وماهم عنها بغائبين» فنقول إن المراد بالفجار فى الآية هو الكفار وليسوا مرتكبى الكبائر .

أدلتهم من السنة المطهرة على تكفير مرتكب الكبيرة :

لقد أعتمدوا على عدد من الأحاديث التى تدل فى رأيهم على تخليد مرتكب الكبيرة فى النار من ذلك مايأتى :

١ — قول الرسول صلى الله عليه وسلم [لا يدخل الجنة منان ولا عاق ولا مدمن خمر[١] .

وكذلك استدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لايدخل الجنة قاطع رحم[٢] .

٢ — استدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار[٣] .

(١) رواه النسائى فى صحيحه ج ١ ص ٥٢٤
(٢) رواه مسلم فى صحيحه ج ١ ص ١٩٨
(٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٣ ص ٣٧

وجه الإستدلال بهذا الحديث هو أنه يدل صراحة على كفر من ارتكب جريمة القتل .

٣ — أستدلوا أيضاً بقول الرسول ﷺ من قتل نفسه بحديدة فى يده يتوجأ بها فى بطنه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً[١] .

هذه هى بعض الأحاديث التى أستدل بها الخوارج على استحقاق مرتكب الكبيرة للخلود فى النار بزعمهم ونستطيع أن نناقشهم فى استدلالهم بما يأتى :

١ — بالنسبة للحديثين اللذين استدلوا بهما وهما قول الرسول ﷺ لايدخل الجنة منان وقوله لايدخل الجنة قاطع للرحم فنرد على استدلالهم بهما بما يأتى :

(أ) أن هذين الحديثين يدلان على أن هذا هو جزاء من ارتكب هذه الكبائر على أفتراض أن يجازيه الله به ولكن لامانع من إحتمال أن يتكرم الله سبحانه وتعالى على العاصى فيرفع عنه الجزاء ولا مانع من ذلك .

كما أننا نستطيع أن نقول إن هذا الوعيد الشديد إنما يكون فى حق من مات وهو مستحل لهذه المعاصى التى أرتكبها فإنه يكفر لأجل ذلك

٢ — أما إستدلالهم بحديث إذا ألتقى المسلمان بسيفيهما فنرد عليهم بما

(١) رواه مسلم بشرح النووى ٢/١٨

يأتى أن المقصود بقوله فى النار أى أن من فعل ذلك يستحق دخوله فى النار إلا أن هذا لايمنع خضوع مرتكب الكبيرة للمشيئة الالهية إن شاء عفى عنه وإن شاء عذبه بذنبه .

أما بالنسبة لاستدلالهم بقوله ﷺ من قتل نفسه بحديدة ... الحديث فإن هذا الحديث قد يراد به مايأتى :

١ — إن الوعيد فيه يكون لمن فعل ذلك مستحلا مع علمه بالتحريم وإن المراد بالخلود فى النار هو طول المدة أو المكث الطويل وهذا كقولهم خلد الله ملك السلطان أى أدامه مدة طويله(١) .

بهذا نستطيع أن نتبين خطأ الخوارج فى حكمهم على مرتكب الكبيرة بالخلود فى النار ومما يدل على خطئهم أيضاً فيما ذهبوا إليه .

(أ) أن تكفيرهم لمرتكب الكبيرة وقولهم باستحقاقه الخلود فى النار معارض لقوله تعالى إن الله لايغفران يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء[٢] .

فالمراد من الشرك فى هذه الآية هو الشرك الأكبر الذى يؤدى إلى إنكار وجود الله أو إتخاذ إله مع الله فهذا هو الذى يؤدى إلى الكفر بالله واستحقاق الخلود فى النار .

ومن يكفر بالله أو يجحد نبوة محمدا ﷺ فهو كافر غير مستحق للمغفرة بل هو مستحق للخلود فى النار[٣] .

(١) صحيح مسلم جـ ٢ صـ ١٣٢
(٢) سورة النساء آية ١١٦
(٣) فتح البارى جـ ١ صـ ٩٢

أما المعاصى التى دون الكفر أو الشرك فامن صاحبها تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه .

ومما يؤكد ذلك مارواه البخارى عن عبادة بن الصامت أن النبى ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه « بايعونى على ألا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولاتزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا فى معروف ، فمن ومن منكم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله ، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه .

والحديث واضح فى الدلالة على أن إرتكاب المعاصى لايخرج صاحبها عن الإسلام ولايخلد صاحبها فى النار يقول العلامة الماوردى أن فى الحديث رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلاتوبة لأن النبى ﷺ أخبر أنه تحت المشيئة ولم يقل لابد أن يعذبه .

والإتجاه الثالث، القائلون بالمنزلة بين المنزلتين فى حكم مرتكب الكبيرة.

١ — موقف المعتزلة من قضية إيمان مرتكب الكبيرة :

تعتبر مشكلة مرتكب الكبيرة من أهم المشاكل التى أدت إلى نشأة مذهب المعتزلة حيث ذكرت كثير من المصادر أن واصل بن عطاء كان من تلاميذ الحسن البصرى وذات يوم جاء رجل إلى الحسن البصرى وقال له :—

« يإمام الذين ظهر فى زماننا من يكفر مرتكب الكبيرة وهم الخوارج

(١) رواه البخارى فى صحيحه .

ومن قال لاتضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة وهم المرجئة فما هو الرأى الصحيح فى تلك القضية ، وقبل أن يجيب الحسن البصرى .

قام واصل بن عطاء وقال : — أنا لا أقول أن مرتكب الكبيرة كافر لأنه لم يستجمع شرائط الكفر ولا أقول إنه مؤمن لأنه لم يستجمع شرائط الإيمان بل هو فى منزلة بين المنزلتين وكان ذلك من أسباب نشأة المعتزلة وتسميتهم بهذا الإسم حين قال الحسن البصرى : إعتزلنا واصل[1] .

ولقد فصل واصل بن عطاء هذا الرأى فى مرتكب الكبيرة حين قال : ﷺ .

« إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا إجتمعت سمى المرء مؤمناً وهو اسم [مدح] والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم الممدوح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر مطلق أيضاً لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ولا وجه لإنكارها[2] .

فليس هو من المؤمنين ولا رضى أفعالهم لمجانبته المؤمنين فى أعمالهم وطبيعتهم ولا من الكافرين ولا يسمى بأسمائهم لمخالفته الكافرين فى جحدهم وفريتهم على ربهم واستحلالهم لما حرم الله عليهم ، ولا هو من المنافقين لاستمرار المنافقين الكفر فى قلوبهم ولكنه فاسق وذلك إسمه[3] .

---

(١) نشأة التفكير الفلسفى فى الإسلام للدكتور على سامى النشار ج ١ ص ٢٧٧

(٢) الملل والنحل ١/٤٨

(٣) أصول العدل والتوحيد — القاسم الموسى — ص ١٢٩ دار الهلال د . ت ص ١٢٩

ولقد حاول كثير من علماء المعتزلة التأكيد على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر بدليل أنه يستحق الميراث ويجوز نكاحه بمسلمة وأنه يغسل ويصلى عليه ويدفن فى مقابر المسلمين ومن أجل ذلك فهو ليس بكافر إذ أن الكافر لا نفعل معه كل ذلك .

أما أحكامه فتتشابه مع الكافر فى بعض أحواله مثل استحقاقه للذم واللعن والتبرؤ من أفعاله وعدم قبول شهادته فى كثير من الأحيان ومن أجل ذلك فقد حكموا عليه بالفسق لأن الفسق هو الخروج عن أمر الله سبحانه وتعالى بإرتكاب الكبيرة ومن هنا فهو ليس مستحقا لدخول الجنة ولا لدخول النار بل هو فى منزلة بين المنزلتين[1] .

ونستطيع بعد هذا العرض العام لرأيهم فى مرتكب الكبيرة أن نشير إلى مايأتى : —

١ — إن قولهم أن مرتكب الكبيرة قد خرج عن دائرة الإيمان هو نتيجة لقولهم إن الإيمان لايزيد ولا ينقص وأن الأعمال جزء منه وبناء على ذلك فإن مرتكب الكبيرة عندهم قد فقد بفعله جزءاً من الإيمان وبما أن الإيمان لايتكون من أجزاء فهو عندهم قد فقد الإيمان كله أى أنه قد خرج من دائرته .

٢ — إن قولهم أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر لمجرد إرتكابه لهذه الكبيرة لأن كبيرته عندهم لاتوجب إستتابته من الكفر .

---

(١) تفسير الكشاف للزمخشرى جـ ١ ص ٢٦٧ ط مصطفى الحلبى

أدلة المعتزلة

على أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً تفصيلا

الدليل الأول :

قالوا فيه : [إن الأمة مجمعة على أن مرتكب الكبيرة فاسق ، واختلفوا فى غير ذلك من أسمائه ، فقال بعضهم : هو مشرك فاسق منافق] ، وقال بعضهم : فاسق منافق ، فكلهم أقر بأنه فاسق واختلفوا فى غير ذلك من أسمائه فأخذنا بالمتفق عليه وتركنا المختلف فيه وقلنا هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر[1] .

الدليل الثانى :

قالوا فيه : [إن المؤمن محمود بإيمانه ومحسن عند الناس أما المذنب فهو مذموم ومسىء وهو عدو لله ومن المستحيل أن يجتمع ضدان على إنسان واحد فى نفس الوقت بأن يكون مذموماً محسناً مسيئاً فى آن واحد[2] .

---

(١) أصول العدل والتوحيد للموسى ص ١٣٠ وشرح العقائد النسفية ١٦٩/١ ، المواقف ص ٣٩

(٣) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم ج ٣ ص ٢٧٦

الدليل الثالث :

مرتكب الكبيرة ليس مؤمنا ، لأن الطاعات جزء من الإيمان وقد أضل بها ، وليس كافراً ، لأن الصحابة ومن بعدهم من السلف كانوا يقيمون عليه الحد فى الزنا ، وشرب الخمر ، وقذف المحصنات ولا يقتلونه ، ولا يحكمون بردته ، ويدفنونه فى مقابر المسلمين ، مع إجماعهم على أن الكافر لا يعامل كذلك ، فهو إذن فى منزلة بين المنزلتين[1] .

ولكننا نستطيع أن نرد على هذه الأدلة السابقة بما يأتى :

١ — بالنسبة للدليل الأول : - نحن نقول إن قولهم بأن مرتكب الكبيرة ليس مؤمن ولا كافر مخالف لما أجمع عليه سلف الأمة من عدم القول بذلك إذ أنهم جميعا قد اتفقوا على أن الإنسان إما مؤمن أو كافر وأنه لا يوجد فى الآخرة إلا النار أو الجنة وإن الجنة لا يدخلها إلا مؤمن أما النار فلا يخلد فيها إلا الكافر .

٢ — أما بالنسبة للدليل الثانى : - فنستطيع أن نرد عليهم بأنه لا مانع من أن يجمع الإنسان بين كونه محسنا ومسيئا فى نفس الوقت دون أن يؤدى ذلك إلى التناقض لأن التناقض إنما يأتى من خلال اجتماع الشىء ونقيضه أو النفى والإثبات على شىء واحد فى نفس اللحظة وأما مانحن فيه فليس كذلك إذ أنه لا مانع من أن يكون الإنسان محسنا باعتبار ومسيئا باعتبار آخر فلا يؤدى هذا إلى التناقض وقد أكد

---

(١) شرح المواقف ٣٢٨/٨ والأصول الخمسة ص ٧٠٢ ، ٧١٢

ابن حزم على ذلك حين قال فى تعليقه على الدليل السابق : [وهذا الذى أنكروه ولا نكرة فيه بل هو أمر موجود مشاهد فمن أحسن من وجه وأساء من وجه آخر كمن صلى ثم زنى ، فهو محسن محمود ولى لله فيما أحسن فيه من صلاة وهو سيء مذموم عدو لله لما أساء فيه من الزنا[١] لقوله تعالى : « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئاً »[٢] .

٣ — أما بالنسبة للدليل الثالث : — فنستطيع أن نرد عليه بقولنا : —

(ا) إن مرتكب الكبيرة مؤمن لوجود التصديق القلبى عنده ومن أجل ذلك فنحن نجرى عليه جميع أحكام المسلمين ونقيم عليه الحد لمعصيته .

(ب) إن فعل الطاعات ليس جزءاً من الإيمان بل هو شرط كمال له وبناء على ذلك فنحن نرفض أن يكون مرتكب الكبيرة فى منزلة بين المنزلتين كما زعموا بل هو مؤمن ناقص الإيمان .

موقف المعتزلة من مرتكب الكبيرة فى الآخرة :

يرى أصحاب الاتجاه الاعتزالى أن مرتكب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة فهو من أهل النار خالد فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا فريقان : فريق فى الجنة وفريق فى السعير ولكنه يخفف

(١) الفصل ٢٧٧/٣
(٢) التوبة : آيه ١٠٢

عنه العذاب وتكون دركته أقل من دركة الكفار ، وقد اتفقت فرقهم على هذا[١] .

ولو أننا نظرنا إلى الأسباب التى دفعت المعتزلة إلى هذا الرأى فسنجد أنهم قد استندوا إلى ما يأتى :

١ — أنهم أكدوا على أن الحكمة فى خلود أهل الكبائر فى النار ترجع إلى أن العاصى إذا عصى ربه فإنه قد ارتكب ذنباً عظيماً لعصيانه رب عظيم لا نهاية لعظمته ومن هنا فقد قالوا إن عذابه يكون الخلود فى النار خلودا لا نهاية له[٢] .

٢ — إنهم قد أنكروا شفاعة الرسول ﷺ فى مرتكب الكبيرة حيث رأو أن الظالم [أى مرتكب الكبيرة] لا تلحقه شفاعة رسول الله ﷺ إذا مات مصرا على ظلمه[٣] .

٣ — إنهم قد بنوا رأيهم فى تلك المسألة على أساس أن الفاسق يستحق العذاب واستحقاقه العذاب هو مضرة خالصة دائمة وهو يقابل استحقاق الثواب الذى هو منفعة خالصة دائمة للجميع فالجمع بين استحقاق العقاب واستحقاق الثواب عندهم محال[٤] .

وعلى ذلك فهم يرون أنه من المستحيل أن يجمع شخص واحد بين استحقاقه للثواب والعقاب فى نفس الوقت لأن من يشاب فهو

(١) الملل والنحل ٤٥/١ شرح العقائد النسفية ١٧٥/١
(٢) موقف المعتزلة من السنة النبوية ص ٩٦
(٣) متن المواقف ص ٣٨٦
(٤) الفتاوى لابن تيمية ص ٨٠ ج ١

غير معاقب ومن عوقب لم يثب[١] .

١ — ومن ما دفعهم إلى اتخاذ هذا الموقف فى حكمهم على مرتكب الكبيرة أيضا هو أنهم قد ذهبوا إلى أن المعاصى تحبط الطاعات بل إن بعضهم جاوز الحد فى ذلك حين قال إن معصية واحدة قد تحبط جميع الطاعات لدرجة أنهم قالوا إن من عبد الله سبحانه وتعالى طول عمره ثم شرب جرعة خمر فهو كمن لم يعبد الله أبدا[٢] .

ولقد صور ذلك القاضى عبد الجبار حين قال : [إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعته .

٥ — إنهم قد أكدوا على موقفهم من مرتكب الكبيرة فى الآخرة وأنه مستحق للعذاب واستندوا فى ذلك إلى قضية وجوب تنفيذ الوعيد بالنسبة للعصاة على الله سبحانه وتعالى لأن الله قد أوعد بعقاب العاصين وأخبر به فلو لم يعاقب هؤلاء على ذنوبهم للزم الخلف فى وعيده والكذب فى خبره وهذا محال[٣] .

ولقد أكدوا على عدم جواز تخلف الوعيد لقوله تعالى : « قال لا تختصموا لدى وقد قدمت إليكم بالوعيد . ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد »[٤] .

ولقد قالوا فى وجه استدلالهم بهذه الآية أنها تدل على أن الوعيد

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٤٤
(٢) شرح المواقف ص ٣٧٩
(٣) أصول الدين للرازى ص ٣٥
(٤) سورة ق : آيه ٢٨ ، ٢٩

الوارد من عند الله سبحانه وتعالى لا يتبدل ولا يتغير وأنه لا يجوز أن يخلف[١] .

ونستطيع أن نرد على جميع ماسبق من الأسباب التى دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف بما يأتى :

١ — بالنسبة للسبب الأول : أنهم حين قالوا أن العاصى يستحق الخلود فى النار لمعصيانه رب عظيم فنحن نرد على ذلك ونقول :

(ا) إن قولهم بتخليد العصاه فى النار أو عدم تخليدهم فيها ليس له علاقة بعظمة الله سبحانه وتعالى .

(ب) إن من عظمة الله سبحانه وتعالى أنه يغفر الذنوب لقوله تعالى : « إن الله يغفر الذنوب جميعاً »[٢] .

(ح) إنه قد ورد فى الآثار النبوية الصحيحة مايفيد أن الله سبحانه وتعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسىء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسىء الليل . كما ورد مايشير إلى أن كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون .

٢ — أما بالنسبة لإنكارهم لشفاعة النبى ﷺ فنحن نرد على ذلك ونقول : —

(ا) إن الشفاعة ثابتة لقوله تعالى : « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه »[٣] .

---

(١) المواقف ص ٣٧٦
(٢) سورة الزمر الآية ٥٣
(٣) سورة البقرة الآية رقم ٢٥٥

وقوله أيضاً : « ولسوف يعطيك ربك فترضى »[1] .

— قد وردت كثير من الأحاديث التى تثبت شفاعة الرسول ﷺ ونذكر منها قوله ﷺ : شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى .

والشفاعة إنما تكون لمن يستحقون العقاب وهم أهل الكبائر .

٣ — أما قولهم باستحالة أن يجتمع فى الإنسان استحقاق للثواب والعقاب فى نفس اللحظة فقد قمنا بالرد على ذلك من قبل وأكدنا على أنه لامانع من ذلك إذ أن التناقض إنما ينشأ إذا توارد النفى والإثبات على شىء واحد فى نفس الوقت أما هاهنا فإن الإنسان قد يستحق العقاب باعتبار إرتكابه لذنب معين ولامانع من أن يكون فاعلا لبعض الحسنات التى تجعله على الطرف الآخر مستحقا للمدح[2] .

ولقد اتفق أهل السنة والجماعة على القول بأنه لامانع من أن يجتمع فى الشخص الواحد استحقاق الثواب والعقاب حيث يثبت له الثواب حسب مافعله من الطاعات كما يثبت له العقاب حسب ماعليه من عقاب ومعصية .

٤ — أما بالنسبة لمسألة الإحباط عندهم فنحن نستطيع أن نرد عليها بما يأتى : —

(ا) إن أعمال الإنسان الصالحة لايحبطها إلا الشرك بالله والموت وهو مصر على الشرك فلو كانت كل المعاصى تحبط الأعمال لكان أهل الكبائر محكوم عليهم بالكفر واستحقاق الخلود فى النار وهذا

(١) سورة الضحى الآية رقم ٥
(٢) راجع ص ٥٢ من هذا البحث .

مخالف لنصوص القرآن . كقوله تعالى : « إن الله يغفر الذنوب جميعا »[1] .

(ب) لوكانت المعاصى تؤدى إلى إحباط الطاعات لما أمر النبى ﷺ بالصلاة على من ارتكب كبيرة ومات بسببها كمن يقتل نفسه فلو كان هذا كافراً فى فعله لما جازت الصلاة عليه وهذا يدل على أن ارتكاب الكبيره لايحبط الطاعات[2] .

(ح) لوأننا عرضنا فكرة الإحباط التى قالوا بها على العقل لرفضها العقل منذ اللحظة الأولى لأننا نفترض لوأن عبداً خدم سيده طوال عمره وظل قائما على رعايته لسنوات طويلة ثم بدرت منه بادرة سيئة فإنه ليس من المستحسن أن نقول أن هذه السيئة الواحدة تحبط جميع الأعمال الصالحة .

٥ — أما بالنسبة لقولهم بوجوب تنفيذ الوعيد فنحن نستطيع أن نرد على هذه الفكرة بما يأتى : —

(ا) إن الآيات التى ورد فيها الوعيد هى آيات عامة وهناك قاعدة تقول إن كل عام يقبل التخصيص فلا مانع من تخصيص من يعفو الله سبحانه وتعالى عنه من عموم الآيات الواردة فى الوعيد ومن المعلوم أن العموم والخصوص لايتناقضان[3] .

(١) سورة الزمر الآية رقم ٥٣
(٢) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم حـ ٤ ص ٨٧ ،
(٣) الفصل فى الملل والنحل لابن حزم حـ ٤ ص ٩١

أما آيات الوعيد فإن الله سبحانه وتعالى لم يقرنها بالتوكيد على هذا النحو :

٢ — موقف الشيعة من قضية إيمان مرتكب الكبيرة : « طائفة الزيدية »

لقد ذهبت طائفة الزيدية من الشيعة إلى نفس ما ذهب إلى المعتزلة حين قالوا بأن مرتكب الكبيرة فى منزلة بين المنزلتين أى أنه ليس مؤمن تماما ولا كافر تماما بل هو بين الإيمان والكفر .

ومن هنا فقد قالوا إن مرتكب الكبيرة لايسمى مؤمنا لأن المؤمن قد وصف فى كتاب الله بأنه ولى الله ، ولايمكن أن يكون مرتكب الكبيرة ولياً لله ، وهو لايسمى كافرا لأن الكافرين هم المشركون ، ولما كان فاعل الكبيرة يدفن فى مقابر المسلمين ويصلى عليه ويرث قرابته المسلمين وذلك غير جائز ، بالنسبة للكافرين ، فلا يسمى كافرا ، وقد أجمعت الأمة على تسميته فاسقا ، لأنه لا يعلو إلى الإيمان ولا ينحدر إلى الكفر ، كذلك لايعد منافقاً لأن المنافقين كافرين[1] .

ولقد استدلوا على مذهبهم فقالوا إن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنا لأن الله قد وصف المؤمنين بقوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا »[2] .

كما استدلوا على أنهم ليسوا بمؤمنين بقوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون »[3] .

(١) د / أحمد صبحى : الزيدية ص ٧٤ ، ٧٥ ط ٢ القاهرة ١٩٨٤

(٢) سورة الأنفال آية ٢

(٣) سورة المؤمنون من آية ١ — ٦

كما أنه فى رأيهم ليس بكافر وإستدلوا على ذلك بأن الكفار قد جحدوا أوامر ربهم وأحلوا محارمه .

وكذلك قالوا إنه ليس منافقا لاستمرار المنافقين الكفر فى قلوبهم وفاعل الكبيرة عن ترك شيئاً من الفروض المنصوصة ، مستحلا ذلك فهو كافر مرتد ، أما من فعل شيئا من ذلك إتباعاً لهواه وإيثارا لشهوته ، كان فاسقاً فاجرا ما أقام على خطيئته[1] .

وبالنظر إلى ماذهبت إليه طائفة الزيدية من الشيعة فى مرتكب الكبيرة نجد أنه يتوافق تماماً مع ماذهب إليه المعتزلة من أنه فى منزلة بين المنزلتين وقد ضمنا بمناقشة تلك الفكرة وبينا بطلانها عند المعتزلة .

« الاتجاة الرابع » : « القائلون بأنه كامل الايمان »

مذهب المرجئة فى مرتكب الكبيرة :

١ — لقد سمى أصحاب هذه الطائفة بهذا الاسم لأنهم قد أرجئوا الحكم على مرتكب الكبيرة بالإيمان أو بالكفر إلى يوم القيامة الذى يكون الأمر فيه لله إن شاء عذب مرتكب الكبيرة بكبيرته . وإن شاء غفر له . وبناء على ذلك فإنهم لم يحكموا بكفره بل قالوا بأنه مؤمن ومما يدل على ذلك قول ابن حزم : أختلف الناس فى تسمية المذنب من أهل ملتنا فقالت المرجئة : هو مؤمن كامل الإيمان وإن لم يعمل خيراً قط ولا كف عن شر قط[2] .

(١) القاسم المرسى : رسائل العدل والتوحيد ج ١ ص ١٢٨ — ١٢٩ بتصرف نقلا عن د/ أحمد صبحى : الزيدية : ص ١٣٢ — ١٣٤

(٢) الفصل من الملل والأهواء والنحل ٣/١٢٧ ط الخانجى .

ولم يقتصر حكمهم على مرتكب الكبيرة بالإيمان فقط بل إنهم قالوا إنه كامل الإيمان وذلك لأن العمل لا علاقة له بمسمى الإيمان فالإخلال به لا يكون إخلالا بالإيمان[1] لا يتبعض حتى يذهب جزء منه .

٢ — أنهم يرون أن الإيمان هو عبارة عن المعرفة بالله سبحانه وتعالى والخضوع له وترك الاستكبار عليه والمحبة في القلب فمن إجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى المعرفة من الطاعة فليس من الإيمان ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقا[2] .

٣ — إنهم يرون أن الإنسان إذا مات ولم يتب من ذنبه فإن الله سبحانه وتعالى يغفر له مادون الشرك طالما أنه مات على التوحيد ولا يضر ماإقترف من الآثام أواجترح من السيئات[3] .

وقد يظن بعض الناس أن هذا القول من المرجئة يتفق مع أقوال السلف وأقوال الأشاعرة في أن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب من ذنبه فهو مؤمن طالما أنه لم يشرك بالله إلا إننا نرى أن بينهما فرق جوهري حيث إن السلف والأشاعرة يرون أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان أما المرجئة فيرون أنه كامل الإيمان والسلف والفقهاء يرفضون الاعتراف بكمال إيمانه وهذا ماصوره الإمام أبو حنيفة .

حين قال : « ولا نقول إن المؤمن لاتضره الذنوب ولا نقول إنه لا يدخل النار ولا نقول : أنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من

(١) الفتاوى ٧/٢٢٣ وأصول العدل والتوحيد لعبد الجبار ص ١٣١
(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٥
(٣) المواقف ص ٤٢٧

الدنيا مؤمنا ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة ولكن نقول : من عمل الحسنة بجميع شرائطها خالية من العيوب المفسدة ولم يبطلها الكفر والردة ولا خلاف السيئة حتى يخرج من الدنيا مؤمنا فإن الله تعالى لا يضيعها بل يقبلها منه ويثيبه عنهما وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمنا فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلا فهذا يدل على موافقتهم لأهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة[1] .

٤ — إن المرجئة قد بنوا مذهبهم على مبدئين رئيسيين وهما :

المبدأ الأول :

قالوا فيه لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة ويترتب على ذلك عندهم أن الله لا يعذب الفاسق من هذه الأمة مهما بلغت درجة فسقه[2] .

ولقد ذهب بعضهم إلى القول بأن العصاة من المسلمين حين يمرون على الصراط يمسهم شيء من حرارة جهنم ولكنهم لا يدخلونها أصلا[3] .

أما المبدأ الثاني من مبادئهم الرئيسية :

فهو أنهم قالوا إن الإيمان يحجب عقاب الفاسق لأنه أثقل وزنا

(١) الفقه الأكبر بشرح الماتريدي ص ٢٧
(٢) إعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ١٠٨
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

وإن الله لايجوز أن يعذب موحداً[1] .

ولقد بالغ بعضهم فيما ذهب إليه حيث قال إن مادون الشرك من المعاصى يغفره الله لامحالة وإن العبد إذا مات موحدا لايضره أى عمل سيء قد ارتكبه طالما أنه يشهد أن لاإله إلا الله وأن محمداً رسول الله[2] :

ولقد أكد هؤلاء الغلاة على الزعم بأن من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وحرم ماحرم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات وإن سرق وإن زنى وقتل وشرب الخمر وقذف المحصنات وترك الصلاة والزكاة والصيام إذا كان مقرا بها يقوم بالتوبة لم يضره وقوعه على الكبائر وتركه للفرائض وركوبه الفواحش[3] :

بل إن بعض هؤلاء الغلاة قالوا لافرق فى الإيمان بين إيمان أبى بكر وعصاة ومذنبى المسلمين وتمادى بعضهم فى غيه فقال إن الإيمان قول باللسان وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله بل هو ولى الله عز وجل وهو من أهل الجنة :

ومن بعض منحرفيهم من يقول إن الإيمان عقد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقيه وعبد الأوثان أو لوم اليهودية أو النصرانية فى دار الإسلام وعبد الصليب وقدس الصليب وأعلن التثليث فى دار الإسلام فهو مؤمن كامل الإيمان قدس الله عز وجل ولى لله تعالى من أهل الجنة ومن كان هذا قوله فى مثل هؤلاء لابستغرب قوله فى مرتكب الكبيرة إنه مؤمن كامل الإيمان[4] .

---

(١) مقالات الإسلاميين للإمام الأشعرى جـ ١ ص ٢٣١
(٢) الملل والنحل للشهرستانى جـ ١ ص ١٤٠
(٣) التنبيه والرد ص ٤٧ (٤) الفصل ٥/٧٢

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المذهب ظاهر الفساد لما يأتى :

١ — لأن أصحابه فتحوا الطريق أمام الناس لإرتكاب المعاصى والتظاهر بالفسق وأن يزعموا أن أفعالهم لاتتعارض مع كونهم مؤمنين وأن إيمانهم كاملا[1] .

٢ — إن هذا المذهب فاسد لأنه يسوى بين المحسن والمسيء وهذا يتنافى مع قوله تعالى : « أم حسب الذين يعملون السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء مايحكمون »[2] .

٣ — يترتب على القول بمذهب الإرجاء أمر خطير هو التهاون بالتكاليف الشرعية والأوامر والنواهى التى طلبها الله منا ومن المعلوم أن هذه الأوامر والنواهى يقوم عليها بناء الدين وإن التهاون فى حقها يؤدى إلى القضاء على أركان الدين الرئيسية . .

٤ — لقد ظهر فى زماننا أقوام يقصرون فى عباداتهم لله سبحانه وتعالى ويزعمون أن العبرة تكون بسلامة القلب وإن الله غفور رحيم إلا أننا نرى أن هذا أمر خطير وفهم خطأ لمغفرة الله ورحمته كما سيتضح لنا ذلك من خلال عرضنا لأدلة المرجئة ومناقشتها .

أدلة المرجئة ومناقشتها :

لقد أقام المرجئة على مذهبهم أدلة نقلية مستمدة من القرآن الكريم وأخرى مستمدة من السنة كما أن لهم بعض الأدلة العقلية وسوف نعرض ذلك فيما يأتى :

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية جـ ٢ ص ٤٧٠
(٢) الجاثية آية ٢٨

(١) أدلتهم من القرآن الكريم : - من هذه الأدلة ما يأتى :

١ — قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء »[١] .

أما وجه استدلالهم بهذه الآية أنهم قالوا إنها تدل على أن الكافر وحده هو الذى لا يغفر له الله سبحانه وتعالى وأما ماسوى الكفر فإن الله سبحانه وتعالى يغفر لأهله ممن ارتكبوا الكبائر وغيرها من المؤمنين[٢] .

ولكننا نرد عليهم ونقول : — إن تفسيرهم لقوله « ما دون ذلك » أى ما دون الكفر ويقولون إن ما دون الكفر وهو يغفر لأهله وجزمهم بذلك وهو أمر فاسد إذ أن الله سبحانه وتعالى علق مغفرته لما دون الكفر على مشيئته سبحانه وتعالى ولم يقطع به مثلما فعل المرجئة[٣] .

٢ — إنهم استدلوا بقوله تعالى : « فأنذرتكم ناراً تلظى لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى »[٤] .

ووجه استدلالهم بهذه الآية بأن الله قد أخبر بأن النار لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى ومعنى ذلك إن من لم يكذب ومن لم يتولى لا يصلى النار مهما اقترف من سيئات أو ارتكب كبائر والسبب

(١) سورة النساء الآية ٤٨
(٢) التنبيه والرد ص ٤٨
(٣) مدارج السالكين ج ١ ص ٣٢٦
(٤) سورة الليل آية ١٤

فى زعمهم يرجع إلى أنه مصدق ومعترف بالإيمان[١] .

لكننا نرد على ذلك ونقول إن المراد بالنار التى يصلاها الأشقى هى نار معينة مختصة بهم وهذا لا يمنع من دخول غيرهم من العصاة النار ولكن فى دركة أخف لأن النار دركات . يضاف إلى ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد بين جزاء عصاة المؤمنين فى آيات أخرى كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا »[٢] فهذه الآية تبين أن بعضا من عصاة المؤمنين يستحقون دخول النار وهناك كثير من الآيات .

التى ذكرت عقاب جرائم السرقة والزنا والقذف والحرابة وغير ذلك . مما يؤكد على استحقاق العصاة دخول النار إلا أن يعفو الله عنهم بفضله .

٣ — استدلوا بقوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين »[٣] .

ووجه استدلالهم بهذه الآية أنهم قالوا : إن من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فقد أحسن وكل محسن يكون قريباً من رحمة الله ومن رحمه الله فلا يعذبه[٤] .

لكننا نرد على ذلك ونقول إن هذه الآية تتعارض مع كون هؤلاء

(١) الفصل لابن حزم ج ٣ ص ١٢٨
(٢) سورة النساء آية ٢٩ — ٣٠
(٣) « الأعراف آية ٥٦
(٤) التنبيه والرد ص ٤٨

المحسنين إذا فعلوا معصية استحقوا العذاب بسببها ويكون أمرهم مفوض إلى الله إن شاء عفا عنهم وإن شاء عاقبهم .

٤ — قولة تعان : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين »[١] .

أما وجه إستدلالهم بهذه الآية فهو أنها تفيد أن الإيمان لا يتأثر بفعل المعاصى وارتكاب الكبائر كالزنا وشرب الخمر .

ولكننا نرد على هذه الآية بأنها ليست فى محل ما استدلوا به إذ أن هذه الآية قد نزلت بعد تحريم الخمر وكان بعض المسلمين يشربها قبل تحريمها واستشهدوا فى غزوة أحد فقال بعض الصحابة : كيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فأنزل الله هذه الآية ليبين أن من طعم شيئاً قبل تحريمه لا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتقين المحسنين[٢] .

أدلتهم من السنة : — نذكر منها ما يأتى :

١ — حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة : قلت وإن زنا وإن سرق قال وإن زنا وإن سرق رغم أنف أبى ذر[٣] .

(١) سورة المائدة آية ٩٣

(٢) صحيح البخارى — كتاب التفسير — الفتح ٢٧٨/٨ وأسباب النزول للسيوطى ص ٧٧

(٣) رواه مسلم .

٢ — حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : « كنت ردف رسول الله ﷺ على حمار يقال له عفير : قال : « يا معاذ أتدرى ما حق الله على العباد وما حق العباد على الله أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا : قال : يا رسول الله أفلا أبشر الناس قال لا تبشرهم فيتكلوا »[١] .

ولكننا نستطيع أن نرد على استدلالهم بهذين الحديثين بما يأتى :

١ — إنه لا مانع من دخول عصاة المؤمنين الجنة إلا أن ذلك متوقف على مشيئة الله سبحانه وتعالى وذلك يتوقف أيضا على إمكان دخول العصاة من المؤمنين النار جزاء ما ارتكبوا من معاصى ثم يدخلهم الله الجنة — ومما يدل على ذلك ما روى عن جابر قال رسول الله ﷺ : « يعذب ناس من أهل التوحيد فى النار حتى يكونوا فيها حمما ثم تدركهم الرحمة فيخرجون ويطرحون على أبواب الجنة[٢] .

فهذا يدل على دخولهم النار مع أنهم من أهل التوحيد لكنهم لا يخلدون فيها . قال بن رجب « أهلها الخالدون فيها هم أكثر ممن يدخلها من عصاة الموحدين الذين يخرجون منها بعد أن يعذبوا ويتقوا »[٣] .

٢ — ولعل من أهم الأحاديث التى قد يعتمد عليها الموجئة فى إثبات مذهبهم ما روى أن النبى ﷺ قال : « من قال لا إله إلا الله ولم يشرك

(١) رواه مسلم .

(٢) — رواه الترمذى [سنن الترمذى ٢٩٤] .

(٣) التخويف من النار ص ١٩٢

بهشيئاً دخل الجنة وقوله ﷺ من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله حرم عليه النار [١].

ونستطيع أن نرد على استدلالهم بتلك الأحاديث بما يأتى :

١ — إن قول لا إله إلا الله له لوازم ومقتضيات وشروط مقيدة بدخول الجنة بالتزام قائلها لجميعها وإستكماله إياها[٢].

وقد قيل لوهب بن منبه : أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ؟ فقال بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك[٣] :

٢ — إن هذه الأحاديث إنما هى فيمن قالها ومات عليها، وقالها خالصا من قلبه متيقنا بها قلبه غير شاك فيها وإذا قالها باخلاص ويقين تام ولم يكن فى هذه الحال مصرا على ذنب أصلا فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شىء[٤]

أدلتهم العقلية :

وهذه الأدلة تتلخص فى دليلين :

أراد المرجئة بها إثبات مدعاهم فى أن مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب من ذنبه كامل الإيمان وهاذان الدليلان هما .

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٦
(٢) معارج القبول ١/٣٥١
(٣) الدين الخالص ٣/١٤٧
(٤) تيسير العزيز الحميد ص ٨٨ وفتح المجيد ص ٥٣

الدليل الأول :

قالوا إن الإيمان أقوى من الكفر ولما لم ينفع من الكفر شىء من الطاعات وجب أن لا يضر مع الإيمان شىء من المعاصى .

الدليل الثانى :

قالوا إذا أسلم أزال ثواب إيمانه عقاب كفره فدل هذا على أن ثواب الإيمان أزيد من عقاب الكفر وعقاب الكفر لاشك أنه أزيد من عقاب الفسق فيلزم أن يكون ثواب الإيمان أزيد من عذاب الفسق بكثير وعند الجبر والمقابلة بفضل ثواب الإيمان لامحالة فوجب القطع بأن المؤمن من أهل الجنة[١] .

ونحن نستطيع أن نرد على هذه الأدلة بما يأتى :

١ — أننا نرفض قولهم لا يضر مع الإيمان شىء من المعاصى إذ أننا قد عرفنا من قبل أن بعض المعاصى تجعل صاحبها مستحق للعقاب وأنه يكون خاضعاً لمشيئة الله سبحانه وتعالى .

٢ — أما قولهم بوجوب القطع بأن المؤمن من أهل الجنة فإنه قائم على أساس القول بأن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان ونحن نرفض ذلك لأننا نقول إنه ناقص الإيمان فهو خاضع لمشيئة الله سبحانه وتعالى على نحو ما بينا من قبل[٢] .

(١) الأربعين ص ٣٩٣ للإمام الرازى مكتبة الكليات الأزهرية .
(٢) راجع تفصيل ذلك عند الحديث عن مذهب السلف والأشاعرة فى هذا البحث .

هذه هى أدلة المرجئة على مذهبهم ومن الواضح أنهم قد وقعوا فى خطأ كبير حين قالوا بأن مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب من ذنبه كامل الإيمان كما أنهم وقعوا فى خطأ آخر وهو اعتمادهم على القول بسعة رحمة الله سبحانه وتعالى والظن أن هذه الرحمة تتعارض مع تعذيب العصاة ولكننا نرى أنه ليس هناك تنافى بين إمكان تعذيب مرتكب الكبائر وبين إتصاف الله سبحانه وتعالى بالرحمة وهذا يتفق مع قوله تعالى : « نبئ عبادى أنى أنا الغفور الرحيم وأن عذابى هو العذاب الأليم »[١] .

كما أننا نقول إن تعذيب الله للعاصين عدل والعدل لا يتعارض مع الرحمة ، يضاف إلى ذلك أن المرجئة قد أخذوا بأدلة الوعد دون الوعيد وهذا خطأ كبير إذ أنهم قد أخذوا بعض آيات من الكتاب وتركوا البعض الآخر بل يترتب على ذلك أن آيات الوعيد ستتحول إلى أن تصبح كذباً وخداعاً تعالى الله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيرا[٢] .

أما إذا قالوا بأن أدلة الوعيد إنما هى فى حق الكفار دون المؤمنين فنحن نرد على قولهم بأن بعض هذه الآيات الدالة على الوعيد هى فعلا فى حق الكفار إلا أن بعضها الآخر قد ورد فى حق المؤمنين من ذلك قوله تعالى : « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون »[٣] .

فهذه الآية بلا شك فى حق المصلين وهم ليسوا من الكفار ومن

---

(١) سورة الحجر آية ٤٩

(٢) المختار من كنوز السنة للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٦٢

(٣) سورة الماعون آية ٤ ، ٥

ذلك أيضاً قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير »[١] .

وإذا كان من المؤمنين بعض العصاة الذين وردت فى حقهم بعض آيات الوعيد على هذا النحو فإن ذلك ليس معناه القطع بخلودهم فى النار بل إننا نرى أن أمر هؤلاء العصاة مفوض إلى الله تعالى إن شاء عفا عنهم وإن شاء عاقبهم وهذا ما ذهب إليه السلف الصالح على نحو ما بينا من قبل .

وعلى ذلك فإن العاقل ينبغى أن يجتنب المعاصى وأن يعمل الصالحات حتى يدخله الله فى رحمته وإن فعل معصية فليبادر باستغفار ربه كما ينبغى أن يكون والمؤمن دائما بين الخوف والرجاء حتى يحظى بعفو الله ومغفرته .

---

(١) سورة الأنفال آية ١٥ ، ١٦

خاتمة البحث

بعد أن استعرضنا الاتجاهات المختلفة فى قضية إيمان مرتكب الكبيرة أوعدم إيمانه نستطيع أن نتبين مايأتى :

١ — أن هناك بعض الكبائر التى تؤدى إلى تكفير أصحابها باتفاق العلماء جميعاً كالشرك بالله وإستباحة ماحرم الله سبحانه وتعالى بلا خجل ولاحياء بينما هناك بعض الكبائر التى تجعل صاحبها خاضع للمشيئة الآلهية طالما أنه فعلها غير مستحل لها كالزنا أوالسرقة وغيرها .

٢ — ليس معنى ذلك أننا نقلل من شأن هذا النوع الأخير من الكبائر كما قد يظن ذلك بعض الناس بل إن معناه أن من فعل هذه الكبائر لا ينبغى عليه أن يقنط من رحمة الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى « قل ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله »(١) .

ولكن عليه أن يعلم أنه قد ارتكب إثما كبيرا كان من الواجب عليه أن يحترز عن إرتكابه ولا يعرض نفسه لاغواء الشيطان .

٣ — إن الخوارج قد تشددوا فى أمر مرتكب الكبيرة حين حكموا عليه بالكفر والخلود فى النار وأنهم بذلك قد أغلقوا باب الرحمة أمام العصاة مما يدفعهم إلى اليأس والإصرار على معاصيهم طالما أن مصيرهم إلى النار خالدين فيها .

٤ — إن المعتزلة حين قالوا بفكرة المنزلة بين المنزلتين فإن هذه

---

(١) سورة الزمر آية ٥٣

الفكرة ليس لها معنى إذأنه من المعلوم فى الآخرة أن الإنسان إما أن يدخل الجنة إما أن يدخل النار بل أنهم كما رأينا قد ذهبوا إلى التأكيد على أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار وهم فى ذلك إنما يتفقون مع الخوارج ومعنى هذا أنهم بقولهم بخلوده فى النار جعلوا مصيره كمصير الكافر .

٥ — إن المرجئة قد أخطأوا حين جعلوا مرتكب الكبيرة كامل الإيمان ووجه خطأهم هو أنهم بهذا القول الذى بنوا عليه مذهبهم لا تضر مع الإيمان معصية ولا تنفع مع الكفر طاعة قد جعلوا العصاة يقدمون على إقتراف المعاصى ويزعمون أن قلبهم مصدق وأنهم من المؤمنين .

٦ — أن الرأى الصحيح هو ماذهب إليه علماء الأشاعرة وهو القول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن عاصى وليس بكافر وأن أمره فى الآخرة مفوض إلى ربه إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه هذه هى أهم النتائج التى انتهى إليها البحث وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أهم المراجع

١) القرآن الكريم

٢) صحيح البخارى

٣) صحيح مسلم

٤) الابانة عن أصول الديانة للإمام الأشعرى تحقيق د/ فوقيه حسين محمود

٥) التبصير فى الدين للاسفرايني ط/ عيسى البابى الحلبى بالقاهرة

٦) التمهيد للبقلانى تحقيق الأب ريتشارد مكارث اليسوعى المكتبة الشرقية ببيروت سنة ١٩٥٧ م

٧) التنبيه والرد للملطى ط دار السعادة

٨) التوضيح عن توحيد الخلاف لسليمان عبدالله آل الشيخ المطبعة العامرية الشرقية سنة ١٣١٩ ﻫ

٩) الخوارج فى ميزان الفكر الإسلامى لدكتور محمد حسين أبو سعدة مكتبة النهضة المصرية

١٠) الخطايا فى نظر الإسلام عفيفى عبد الفتاح طيارة ج ١ ١٩٧٣ ﻫ

١١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة الإمام الجوينى ط مكتبة الخانجى ١٩٥٠ م

١٢) الزيدية لاحمد صبحى ط. القاهرة ١٩٨٤ م

١٣) الفتاوى لابن تيمية ج ١ المطبعة القيمة بوم باى ١٩٤٩ م

١٤) الفرق بين الفرق للبغدادى

١٥) الفصل فى الملل والنحل ابن حزم ج ٣ القاهرة ١٣٢١ م

١٦) القاموس المحيط للفيروز بادى ج ٢ ط عيسى البابى الحلبى ١٩٤٦ م

١٧) المختار من كنوز السنة للدكتور محمد عبد الله دراز

١٨) اللمع للأشعرى فى الرد على أهل الزيغ والبدع ط الخانجى ١٩٥٥ م

١٩) الإيمان لابن أبى شيبة عبد الله بن محمد دار الأرقم بالكويت سنة ١٤٠٥ ﻫ

٢٠) أصول الدين للبغدادى ط بيروت

٢١) أصول العدل والتوحيد — القاسم المرسى دار الهلال د. ت

٢٢) الإنصاف للباقلانى ط دار الفكر العربى بالقاهرة

٢٣) إيثار الحق على الخلق لمحمد بن المرتضى العمانى مكتبة الآداب ط سنة ١٣٨٠ ﻫ

٢٤) إعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازى مكتبة الكليات الأزهرية

٢٥) تاج العروسى من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسينى الزبيدى مكتبة الحياة بيروت

٢٦) تفسير الطبرى ج ٨ ط القاهرة

٢٧) « ابن كثير ج ١ ط مكتبة الدعوة

٢٨) « القرطبى ط القاهرة دار الغد العربى

٢٩) « الكشاف للزمخشرى ط مصطفى الحلبى

٣٠) شرح النووى على صحيح مسلم ج ٢ ط دار المنار القاهرة

٣١) شرح المقاصد للتفتازانى جـ ٢ مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة

٣٢) شرح على القارىء على الفقه الأكبر لأبى حنيفة مطبعة صبيح بالقاهرة

٣٣) شرح الأصول الخمسة القاضى عبد الجبار ط بيروت

٣٤) « العقيدة الطحاوية مكتبة الدعوة بالأزهر

٣٥) « العقيدة الأصفهانية لابن تيمية دار الكتب الإسلامية

٣٦) « العقائد النسفية مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة

٣٧) عقيدتنا للدكتور محمد ربيع الجوهرى ط ١٩٨٥ دار الطباعة المحمدية

٣٨) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابونى

٣٩) معارج القبول للشيخ حافظ بن أحمد حكيمى ط دار الفتح الإسلامى

٤٠) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للفخر الرازى مكتبة الكليات الأزهرية

٤١) موقف المعتزلة من السنة النبوية دار اللواء للنشر والتوزيع

٤٢) معالم أصول الدين للرازى ط مكتبة الكليات الأزهرية

٤٣) مقالات الإسلاميين للأشعرى مكتبة النهضة المصرية

٤٤) نشأة التفكير الفلسفى فى الإسلام للدكتور على النشار جـ ١ دار المعارف